الدور المصري في أفـريقيا
الواقع الراهن وآليات التفعيل

د. أيمن السيد شبانة(*)

مقدمة

تُمثل أفريقيا، من منظور الأمن الوطني، أحد أهم دوائر الحركة الأساسية للسياسة الخارجية المصرية. فمصر بحكم الموقع وحقائق الجغرافيا دولة أفريقية، كما تقع على مفترق طرق بين القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وهو الأمر الذي يضفي عليها مسحة من عبقرية المكان. وإذا كانت العروبة بالنسبة لمصر هي اللسان، وكان الدين هو الوجدان، فإن أفريقيا هي البنيان.

ولعل الانتماء المصري لأفريقيا، وعبقرية موقع مصر علي أرضها، وارتباط مصالحها وأمنها الوطني بالقارة، يفرض على مصر متابعة ما يجري علي أرض أفريقيا والمشاركة في صنع حاضرها، وبناء مستقبلها من منطلق الأمن الوطني المصري من ناحية، والالتزام بمبادئ وأهداف مواثيق الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية الأخرى في القارة.

وقد مر الدور المصري في أفريقيا في العصر الحديث بمراحل مختلفة، تقلب فيها بين القوة والضعف. فكانت البداية بالتوسع المصري في شرق وجنوب القارة، واكتشاف منابع النيل، مرورًا بالدور المصري في دعم حركات التحرر الوطني، ومواجهة

* مدرس العلوم السياسية ـ معهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة

obeikandl.com

العنصرية، ودعم جهود التكامل الإقليمي في العهد الناصري. ثم الهبوط التدريجي في منحنى الدور المصري، مع انشغال القيادة المصرية بتحرير الأرض في عهد الرئيس السادات، إلى أن بلغ التراجع ذروته في النصف الثاني من عهد الرئيس مبارك.

ومع سقوط نظام مبارك، دعا الكثيرون إلى استعادة الدور المصري الفاعل في القارة، ليس من أجل الروابط التاريخية والحضارية فحسب، وإنما من منطلق الضرورة الحتمية التي باتت تفرض على مصر ذلك، إذا كانت تنشد الأمن والرخاء في الحاضر والمستقبل.

وعلى ذلك، تركز هذه الورقة البحثية على خمسة محاور أساسية، تبدأ برصد المصالح المصرية في أفريقيا، مرورًا بتطور الدور المصري في القارة في العصر الحديث، ومظاهر تراجع الدور المصري في أفريقيا، وأسباب التراجع في الدور المصري، وصولًا إلى اقتراح الآليات المناسبة لإعادة تفعيل دور مصر في القارة الأفريقية، بما يتناسب بالطبع مع القدرات المصرية في الوقت الراهن.

أولًا ـ المصالح المصرية في أفريقيا

تحتل القارة الأفريقية مكانة خاصة بالنسبة لمصر، لا سيّما بالنسبة لدائرة حوض النيل، التي تحتل مكان الصدارة في منظومة الأمن الوطني المصري، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وما تتمتع به القارة من ثقل سياسي على المستوى الدولي، بالنسبة للمواقف والقضايا المصرية والعربية، والإمكانات الواعدة للاستثمار والتبادل التجاري بين مصر وغيرها من دول القارة. وفيما يلى يتم تناول أبرز مصالح مصر في أفريقيا:

١. المصلحة المائية

يعتبر تأمين حصة مصر في مياه نهر النيل هي المصلحة المصرية الأولى في أفريقيا. وليس من قبيل المبالغة القول بأنها تمثل مصلحة «مصيرية»، ترتبط بوجود الدولة المصرية، بقاء وعدمًا. ومن ثم فإن تأمين تدفق مياه النيل هو دفاع عن بقاء مصر وحياة المصريين[١].

ولعل خطورة قضية المياه بالنسبة لمصر ترجع إلى ندرة الموارد المائية الداخلية، وأنها تعد أكثر دول حوض النيل اعتمادًا على مياه النيل، سواء لأغراض الزراعة أو الصناعة أو الملاحة، حيث تصل نسبة اعتمادها على مياهه إلى نحو ٩٥٪[٢]، بينما تقل هذه النسبة جدًا في دول منابع النيل، حيث تتراوح بين ١٪ لإثيوبيا إلى ١٥٪ للسودان. في حين يتركز استخدام مياه النيل في دول المنابع في توليد الطاقة الكهربائية[٣].

وتزداد وطأة المشكلة المائية مع تزايد مطالبات دول منابع النيل بإعادة تقاسم المياه بين دول الحوض، ورفض التقسيم الراهن للمياه، ومن يرتبط به من حقوق تاريخية مكتسبة لمصر. وإعلانها عدم الالتزام بمسألة الإخطار المسبق، وتنامى مطالباتها بتسعير المياه، والتحريض المستمر ضد مصر من جانب قوى دولية عديدة في مقدمتها إسرائيل، وكذا دخول مصر إلى مرحلة الندرة المائية، ووقوعها تحت خط الفقر المائي «ألف متر مكعب للفرد سنويًا»[٤].

فبعد أن كان نصيب المواطن المصري من المياه، في أواخر الستينيات من القرن الماضي، حوالي ١٧٠٠م^3 سنويًا، فقد انخفض نصيب المواطن، حاليًا، إلى ٧٥٠م^3 سنويًا. ومن المنتظر أن يصل هذا المعدل إلى ٦٣٠م^3 عام ٢٠٢٠، ثم ٥٠٠م^3 عام ٢٠٢٥. كما أن الحصة المصرية السنوية في مياه النيل (٥,٥٥ مليار م^3) لم تزد منذ العام ١٩٥٩، حيث كان عدد سكان مصر، آنذاك، لا يتجاوز ٢٦ مليون نسمة، أما الآن فقد بلغ عدد سكان مصر ٩٠ مليون نسمة[٥].

وتؤكد الدراسات أن حاجة مصر إلى استكمال خططها التنموية، وتلبية احتياجات استصلاح الأراضي، والتوسع الصناعي، وإنشاء المدن الجديدة، سوف تتطلب زيادة حصتها في مياه النيل، بما يفوق المتاح لها من المياه، الأمر الذى يعنى زيادة العجز المائي في مصر، والذى قدرته الدراسات عام ٢٠١٧ بما يتراوح بين ٢ مليار م^{٣} إلى ١٠ مليار م^{٣}[٦].

ولعل ذلك هو ما يدفع مصر إلى التمسك بحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل، مع العمل في ذات الوقت على زيادة حصتها المائية، من خلال تطوير أطر للتعاون مع شركائها في حوض النيل، لزيادة حصصها من المياه، ومنع أي طرف خارجي من التدخل لتحريض دول المنابع ضد مصر. وهو ما يفسر أسباب الاهتمام المصري بدول حوض النيل على اعتبار أن موضوع مياه النيل موضع أمن وطني لا يمكن التهاون فيه.

٢. تأمين الحدود الجنوبية والملاحة في البحر الأحمر

يدخل تأمين الحدود الجنوبية لمصر مع السودان، وكذا تأمين الملاحة في البحر الأحمر في صميم الأمن الوطني المصري.

بالنسبة للسودان فهي تتمتع بعلاقات خاصة مع مصر، بما يجعل كل دولة بمثابة «عمقًا وطنيًا» للدولة الأخرى. ومن ثم تحرص مصر على استمرار وتوطيد علاقاتها المتميزة من السودان، للاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد، الذى يجعل منها محورًا أساسيًا للربط بين بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء[٧].

كما تحرص مصر على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في جارتها الجنوبية السودان، وذلك لأن وقوع أي اضطراب أو صراع فيها من شأنه تهديد الأمن والاستقرار في مصر. نظرًا لما يرتبط بذلك من تهديد لحدود مصر الجنوبية، بفعل تدفق موجات اللاجئين المحتملة، وعرقلة حركة النقل والتجارة بين الدولتين، والحيلولة دون تنفيذ مشروعات التعاون المائي، وغير ذلك من تداعيات سلبية[٨].

ومن جهة أخرى، فإن تهديد الملاحة في البحر الأحمر من شأنه عرقلة حركة التجارة العالمية عبر الطريق التجاري الدولي (خليج عدن ـ البحر الأحمر ـ قناة السويس ـ البحر المتوسط)، وكذا عرقلة تدفق حركة التجارة المصرية مع دول آسيا وشرق أفريقيا التي تتم عبر البحر الأحمر، وكذا التأثير سلبيًا على الدخل القومي لمصر، والذى يتحقق من خلال إيرادات قناة السويس، مثلما حدث من قبل مع تصاعد عمليات اختطاف السفن في خليج عدن قبالة السواحل الصومالية، خاصة خلال المدة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠.

انطلاقًا من ذلك، تحرص مصر على استقرار الأوضاع في السودان، ومنطقة البحر الأحمر، عبر تأسيس علاقات قوية مع السودان، ودول القرن الأفريقي، والعمل على تسوية الصراعات في تلك المناطق، ومن ذلك الصراع الصومالي، والنزاع الإثيوبي ـ الإيريتري.

وهنا تبدو أهمية الحيلولة دون إقامة أية ترتيبات أو أطر تنظيمية في إقليم البحر الأحمر والقرن الأفريقي بعيدًا عن التنسيق مع مصر، مثلما حدث من قبل بالنسبة لـ«تجمع صنعاء»، والذى لم تشارك فيه مصر. بالإضافة إلى ضرورة عدم سماح مصر بانفراد أية قوة إقليمية منافسة بترتيب الأوضاع في الإقليم وفق مصالحها، التي قد تتعارض مع المصالح المصرية.

٣. تأمين الحصول على المواد الخام النفيسة والاستراتيجية

تعتبر أفريقيا مصدرًا أساسيًا للمواد الخام النفيسة والاستراتيجية، التي تعتمد عليها الصناعات المدنية والعسكرية المصرية، حيث تملك أفريقيا زهاء ٣٠٪ من احتياطي الثروات المعدنية في العالم، ومن ثم يتعين على مصر الحرص على تأمين احتياجاتها من هذه المواد الخام عبر الاستيراد من أفريقيا.

فبالنسبة للمعادن النفيسة، تبلغ نسبة الإنتاج الأفريقي من البلاتين نحو ٤, ٨١٪ من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى ٦١٪ من الماس، و٢٣٪ من الذهب. كما تملك أفريقيا ٩٠٪ من الاحتياطي العالمي من البلاتين، و٥٠٪ من الاحتياطي العالمي للماس.

أما المعادن الاستراتيجية، فتعتبر أفريقيا هي المنتج الأول عالميًا لليورانيوم، حيث يبلغ إنتاجها ١٨,٤٪ من الإنتاج العالمي. كما تبلغ نسبة الإنتاج الأفريقي إلى الإنتاج العالمي من الكوبالت ٤٠,٨٪، ومن المنجنيز ٣٤,٢٪، والفاناديوم ٣١٪، والفوسفات ٣٠٪[٩].

كما يأتي النفط الأفريقي على رأس المعادن الاستراتيجية التي تجود بها أراضي القارة، حيث يبلغ الإنتاج الأفريقي زهاء ١١٪ من إنتاج النفط العالمي. بما يعادل حوالي ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل من النفط الخام، ذي الجودة العالية. كما تملك أفريقيا قدرًا من الاحتياطات النفطية يصل إلى ١٠٪ من الاحتياطي العالمي[١٠].

وثمة موارد أخرى في أفريقيا، يأتي في مقدمتها المحاصيل الغذائية، مثل الأرز والقمح والذرة وقصب السكر، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية، والأخشاب، والمطاط، وغيرها من الموارد التي يمكن لمصر تأمينها عن طريق الاستيراد من الدول الأفريقية.

٤. فتح المنافذ أمام المنتجات المصرية

يبلغ عدد سكان القارة الأفريقية زهاء مليار نسمة، وفق تقديرات العام ٢٠١٢، ومن ثم تمثل القارة قاعدة استهلاكية عريضة، تتسم بالتنوع الكبير في الدخل، والاحتياجات، ومواسم الطلب. وهو ما يجعلها سوقًا كبيرة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية، ومن أهمها صناعة الغزل والنسيج، والأسمدة، والأدوية، والمنتجات الغذائية، والأجهزة المنزلية.

ولعل ما يميز السوق الأفريقية أنها لا تشترط مواصفات معقدة، تتعلق بالجودة مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى، لا سيّما السوق الأوروبية والأمريكية، الأمر الذى يتيح لمصر ميزة نسبية تنافسية تحتاج إليها لمجابهة المنافسة التجارية في القارة.

في هذا الإطار، يتعين وجود مصر بقوة في السوق الأفريقية، وإزالة القيود التي تعوق الحركة المصرية في هذا الاتجاه، والتي لم يعد من الممكن التذرع بها كسبب لضعف الوجود المصري التجاري والاستثماري في أفريقيا.

٥. اكتساب التأييد الأفريقي في المحافل الدولية

تمثل أفريقيا ثاني أكبر كتلة سياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد الكتلة الآسيوية، حيث يبلغ عدد أعضائها في الأمم المتحدة ٥٤ دولة، بعد انفصال جنوب السودان في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١. ومن هنا تأتي أهمية استفادة مصر من الثقل التصويتي للقارة في حشد التأييد لقضاياها وللقضايا العربية، ولضمان تكوين موقف تفاوضي أفريقي متسق إزاء القضايا الدولية، مثل المفاوضات مع «منظمة التجارة العالمية»، والمفاوضات الخاصة بالحد من ظاهرة الاحتباس الحرارى، وتخفيض أعباء الديون وغيرها.

وقد سبق لمصر استثمار القوة التصويتية الأفريقية في عزل حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، وكذا عزل إسرائيل دبلوماسيًا في القارة الأفريقية، من خلال إقناع معظم الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكذا استطاعت مصر، بالتعاون مع المجموعة العربية والدول الأفريقية، استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥، باعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية.

غير أن القدرة المصرية على تأمين الأصوات الأفريقية اللازمة لتأييد المواقف المصرية والعربية قد تراجعت بشكل ملحوظ، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن هرولت الدول الأفريقية باتجاه استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. وكانت البداية هي إلغاء قرار اعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية عام ١٩٩١، مرورًا بالمواقف الأفريقية المساندة لإسرائيل في بعض القضايا، مثل قضية الجدار العازل في فلسطين. وكذا الترشح المصري لاستضافة بطولة كاس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٠، وترشح مصر لاستضافة مقرات أجهزة الاتحاد الأفريقي، وصولًا إلى خسارة المرشح المصري، فاروق حسنى، لمنصب مدير عام اليونسكو عام ٢٠٠٩. وهو ما يتطلب المراجعة المصرية للأسباب التي تفسر هذا التوجه التصويتي للأفارقة[١١].

ثانيًا ـ تطور الدور المصري في أفريقيا

ارتبطت مصر تاريخيًا وحضاريًا ببعدها الأفريقي، إذ تُظهر نقوش معبد الدير البحري أن الملكة حتشبسوت أقامت علاقات اقتصادية مهمة مع بلاد بونت. كما بدأت مصر في استكشاف كل سواحل أفريقيا بالأسطول التجاري للملك نخاو (الأسرة الـ ٢٦) في أول رحلة بحرية طافت حول أفريقيا، للتعرف علي سواحلها والكشف عن الطرق التجارية، والبحث عن بلاد جديدة للاتجار معها.

وفي العصر الإسلامي، أخذت العلاقات المصرية ـ الأفريقية بُعدًا جديدًا، حيث تعلم في الأزهر الشريف، وعاش في رحابه العديد من أبناء القارة، فبرز عبد الرحمن ابن خلدون من تونس، والجبرتي من الحبشة، والزيلعي والهرري من الصومال، والتكروري من غرب أفريقيا. هذا إلى جانب الأسماء الأفريقية التي حملتها بعض أروقة الأزهر، وعبرت عن الروابط المصرية ـ الأفريقية. ومن أشهرها رواق التكرور (غرب أفريقيا)، ورواق المغاربة (شمال أفريقيا)، ورواق البوروندية (تشاد)، ورواق الجبرتية (الحبشة)، ورواق الزيالعة (الصومال)، ورواق الفور، ورواق السنارية (السودان)[١٢].

وباعتبار مصر دولة نيلية، فقد سعى حكامها إلى اختراق قلب القارة، باجتياز حاجز الشلالات العليا، بهدف كشف النقاب عن أسرار النيل، لمعرفة طبوغرافية حوض النيل، وأحواله المناخية، واستكشاف منابعه، وكذا من أجل إقامة علاقات وثيقة مع سكان وادي النيل في أقصي جنوبه.

وقد استطاع محمد على وخلفاؤه توسيع حدود الدول المصرية في أفريقيا، وذلك بداية من العام ١٨٢١، حيث تم فتح الأقاليم الواقعة جنوب مصر، بهدف استكشاف منابع النيل، وتأمين الحصول على المواد الخام، ومكافحة تجارة الرقيق، وأصبحت هذه الأقاليم تعرف فيما بعد ببلاد السودان، والتي سيطر محمد على عليها، بداية من النيل الأزرق وسنار، مرورًا بإقليم التاكا والقضارف، والقلابات، والأبيض، وكردفان، ودارفور.

كما أسس محمد على مدينة الخرطوم، بين عامى ١٨٢٠ ـ ١٨٢٥، لتصبح في عام ١٨٣٠ عاصمة السودان، إلى جانب إنشاء عدد من المدن الأخرى مثل كسلا، التي أصبحت عاصمة السودان الشرقي، فضلًا عن إنشاء العديد من المنشآت الحكومية، والثكنات العسكرية، والمساجد، الأمر الذى ساهم في زيادة الرقعة العمرانية بها. كما أصدر محمد على فرمانًا يحظر تجارة الرقيق في السودان في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٣٧[١٣].

وخلال عهد أسرة محمد على، قامت كثير من الحملات المصرية إلى السودان، والصومال، وإريتريا، والحبشة، وشمال أوغندا، لاستكشاف وتأمين منابع النيل، بهدف التوفيق بين مصر الدولة ومصر الطبيعة، لأن مصر الطبيعة هي حوض النيل. وكذا لمنع السيطرة على منابع النيل من جانب أية قوة من القوى الاستعمارية المتنافسة آنذاك، بما يعنى تهديد المركز السياسي والاقتصادي لمصر.

هنا سعت حملات سليم قبطان الثلاث، خلال المدة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢؛ لاستكشاف المنابع الاستوائية للنيل، فيما واصل الخديوي إسماعيل المسيرة، بالاستعانة بالمكتشفين الأوروبيين، فتمكنت مصر في عهده من بسط سيطرتها على عدد من المدن والموانئ الواقعة على البحر الأحمر، ثم تطورت الحركة الكشفية مع إنشاء الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، فامتدت السيطرة المصرية إلى زيلع وبربرة على البحر الأحمر عام ١٨٧٥، ثم كسمايو «بورت إسماعيل» على المحيط الهندي. كما توغلت بعثاتها الكشفية في شمال وشرق الحبشة، مما أدى إلى نشوب الحرب المصرية ـ الحبشية (١٨٧٥ـ١٨٧٦)، وتوقيع المعاهدة المصرية ـ البريطانية في سبتمبر/ أيلول ١٨٧٧، والتي اعترفت فيها بريطانيا بسيادة مصر على الساحل الصومالي حتى رأس خافون على المحيط الهندي[١٤].

وعلى الجانب الاستوائي، تمكنت الحملات المصرية من الوصول إلى منابع النيل الاستوائية حتى بحيرة فيكتوريا، مرورًا بكل من بحيرة «نو»، وبحر الجبل، وبحر الغزال، ومدينة بور. وكان من المعتاد آنذاك إطلاق أسماء حكام مصر على بعض المدن

والظواهر الطبيعية، فسميت مدينة غندكرو في السودان بـ«الإسماعيلية»، وأطلق على بحيرة كيوجا في أوغندا «بحيرة إبراهيم»[١٥].

لكن الوجود المصري في أفريقيا لم يكن يروق للقوى الاستعمارية، فعملت بريطانيا، بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢، على إنهاء هذا الوجود. واستطاع الإمبراطور الإثيوبي، منيلك الثاني، إنهاء الدور المصري في هرر، بدعم من بريطانيا وفرنسا وروسيا. كما ضغطت بريطانيا من أجل إخلاء السودان من الوجود المصري. وانسحبت مصر من مناطق نفوذها في منابع النيل الاستوائية. ولم يبق إلا سواكن والبحر الأحمر تحت الإدارة المصرية شكليًا، وفعليًا تحت الإدارة العسكرية البريطانية[١٦].

بالرغم من ذلك، فقد تبوأت مصر، آنذاك، مكانة مهمة في القارة الأفريقية، ومن ثم فقد اختيرت كعضو في عصبة الأمم. كما كانت أول دولة أفريقية تمثل القارة في مجلس الأمن الدولي، خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦ وحتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧. ثم شغلت هذا المنصب مرة أخرى خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ وحتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠[١٧].

١. الدور المصري في أفريقيا خلال العهد الناصرى

منذ ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، سعت مصر إلى القيام بدور إقليمي فاعل يدعم استقلالها السياسي. وفي هذا الإطار شهد الدور المصري في أفريقيا تطورًا كبيرًا، حيث استحدثت الثورة مبدأ التضامن الأفريقي، وقننته في سلوك حضاري لدعم ومساندة شعوب أفريقيا، التي كانت تئن تحت هيمنة سبع إمبراطوريات استعمارية.

كان التأكيد على البُعد الأفريقي للسياسة الخارجية المصرية واضحًا في كتاب «فلسفة الثورة»، الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر، والذى حدد وضع أفريقيا بين دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية، فكانت أفريقيا هي الدائرة الثانية، بعد الدائرة العربية، وقبل الدائرة الإسلامية، التي جاءت في المرتبة الثالثة.

وقد انطلق الدور المصري في أفريقيا، آنذاك، من عنوان واضح هو: محاربة الاستعمار، ومناهضة سياسة التفرقة العنصرية. وظل الدور المصري في هذا الشأن محكومًا بمجموعة من المبادئ، أهمها: المساواة، واحترام الاستقلال الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام القوة، واتباع الوسائل السلمية في التعامل الدولي وتسوية المنازعات ... إلخ. وهو ما ظهر من خلال الجهود المصرية في أفريقيا آنذاك.

فعلى مستوى المحور الأول، وهو محاربة الاستعمار، اعتبرت ثورة ١٩٥٢ أن تحرير أفريقيا هو استكمال تحرير مصر. ومن ثم بذلت مصر الناصرية جهدًا كبيرًا في دعم حركات التحرر الوطني في مواجهة النظم الاستعمارية، فساندت، على سبيل المثال، جهود لومومبا للحفاظ على استقلال الكونغو، وثورة ماو ماو في كينيا، والثورة الجزائرية، ووقفت ضد حركة الانفصال في بيافرا، وقاومت النشاط الإسرائيلي في القارة، وساهمت في تسليح الدول الأفريقية، لكسر احتكار الدول الاستعمارية لتجارة السلاح ... إلخ[١٨].

في هذا السياق، تأسست الإذاعات الموجهة منذ العام ١٩٥٣، لكى تبث برامجها بحوالي ١٦ لغة أفريقية، منطلقة من شعار «سلام بين الشعوب، واستقلال كريم للجميع». كما أنشئ نحو ١٥ مركزًا ثقافيًا مصريًا في القارة الأفريقية، من بين ٢٧ مركزًا ثقافيًا مصريًا عبر العالم. وتم إنشاء الرابطة الأفريقية بالقاهرة عام ١٩٥٥، والتي كانت مقرًا لحركات التحرر الأفريقية، وداعمًا لهم في الكفاح من أجل الاستقلال، حيث كانت الملتقى لقادة التحرر الوطني. وكانت منبرًا لهم يبثون من خلاله أفكارهم، ويشحذون همم أبناء أوطانهم ضد الاستعمار، قبل أن تتحول في أبريل/ نيسان ١٩٧٢ إلى ما سمى «الجمعية الأفريقية»، وذلك إثر استقلال معظم الدول الأفريقية. ولا تزال الجمعية الأفريقية قائمة حتى الآن؛ لكى تمارس دورها توطيد العلاقات بين الشعوب الأفريقية[١٩].

كما كانت مصر أيضًا أحد أهم الأعضاء المؤسسين لـ«لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا»، المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، وهي لجنة العمل العسكري، والتي شاركت فيها مصر بدور كبير وإيجابي في تنشيط حركات التحرر من خلال تقديم التدريب العسكري اللازم ودعمها بالسلاح[٢٠].

وعلى المحور الثاني، بذلت مصر جهدًا سياسيًا ودبلوماسيًا كبيرًا في مجابهة النظم العنصرية في أفريقيا؛ ففتحت أبوابها للمناضلين ضد التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، ومنحت حق اللجوء السياسي للهاربين من ويلات العنصرية. وفي العام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب سياسي بالقاهرة للمؤتمر الوطني الأفريقي. كما قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا في مايو/ أيار ١٩٦١ عقب مذبحة شاربفيل. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ أعلنت مصر المقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، وأعلنت إغلاق جميع الموانئ البحرية والجوية المصرية في وجه سفن وطائرات جنوب أفريقيا في مارس/ آذار ١٩٦٤. كما طالبت باعتبار العنصرية في جنوب أفريقيا وغيرها تهديدًا للسلم والأمن في العالم. وجاء أول قرار إدانة تصدره الأمم المتحدة ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بدعم قوي من مصر، وعدد من الدول الأفريقية والآسيوية الأخرى[٢١].

وقد استمر نضال مصر ضد العنصرية إلى أن تخلت جنوب أفريقيا عن سياستها العنصرية، وآل الحكم فيها إلى الأغلبية السوداء عام ١٩٩٤. ونظرًا للدور الذى قامت به الجمعية الأفريقية في توضيح مشكلة العنصرية وأبعادها، فقد حصلت على جائزة رسول السلام من الأمم المتحدة، تقديرًا لدورها التاريخي في هذا الصدد.

وبالنسبة لقضية الوحدة الأفريقية، فقد دعمت مصر حركة الوحدة الأفريقية، التي رفع لواءها قادة أفارقة، أمثال كوامي نكروما، وأحمد سيكوتوري. فاستضافت القاهرة مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث عام ١٩٦١، ووقفت بقوة إلى جانب إنشاء «منظمة الوحدة الأفريقية» عام ١٩٦٣. واستضافت مصر القمة الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية

في يوليو/ تموز ١٩٦٤، والتي شارك فيها رؤساء دول وحكومات ٣٤ دولة أفريقية، وصدر عنها بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم[٢٢].

ولم تدخر مصر جهدًا طوال سنوات المنظمة الـ ٣٧ في دعمها في كافة المجالات، بدءًا من مساندة حركات التحرر، ومحاربة سياسة الفصل العنصري، وحتى السعي الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما ساهمت مصر بقوة في وضع أسس التضامن الأفرو ـ آسيوي، وذلك من خلال دورها الفعال في تأسيس كتلة باندونج في الخمسينيات من القرن المنصرم.

وقد انعكست هذه الجهود على دور مصر في القارة، خاصة فيما يتعلق بأمنها المائي، حيث نجحت مصر في الاحتفاظ ببعثة دائمة في منطقة جنجا في أوغندا، تتولى مراقبة المخزون المائي، وإجراء الدراسات عن منسوب المياه. واتفقت مصر مع كل من السودان وأوغندا وتنزانيا عام ١٩٥٦ على إجراء الدراسات على بحيرتي، كيوجا وألبرت. كما وقعت اتفاقًا عام ١٩٥٩ مع السودان، يؤكد مسألة "الانتفاع الكامل بالمياه"، ويقر مبادئ الحقوق المكتسبة، وقواعد ضبط النهر، وتوزيع فوائده، والتحكم في منع انسيابه إلى البحر، كما أنه يمنح مصر والسودان حصة مائية إضافية قدرها ٥ , ٧ مليار م٣، بالنسبة لمصر، و٥ , ١٤ مليار بالنسبة للسودان[٢٣].

كما شاركت مصر في مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية «هيدروميت»، والذى بدأ عام ١٩٦٧، مستهدفًا دراسة الميزان المائي لهضبة البحيرات الاستوائية وتجميع البيانات الهيدرومترولوجية الخاصة بالهضبة، وإعداد نماذج رياضية توضح استخدامات الدول في الحاضر والمستقبل.

كما نجحت مصر في التصدي لمزاعم دول حوض النيل بشأن عدم اعترافهم بالاتفاقات المنظمة للانتفاع بمياه النيل، خاصة اتفاقيتي (١٩٢٩) و (١٩٥٩)، بدعوى أنها اتفاقات تم توقيعها من جانب الدول الاستعمارية نيابة عن دول حوض النيل، التي لم تكن دولًا مكتملة السيادة آنذاك، وأن تلك الاتفاقات جاءت متحيزة لبريطانيا، أو بالأحرى لمصر[٢٤].

٢. الدور المصري في أفريقيا في عهد السادات

عندما تولى الرئيس السادات السلطة في مصر، كانت سيناء واقعة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي. وهنا سعت مصر إلى استقطاب التأييد الأفريقي في مواجهة هذا العدوان. وبالفعل ساندت كثير من الدول الأفريقية الموقف المصري العربي. فقطعت معظم دول القارة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣. كما أيدت الموقف العربي الذى نجح في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية عام ١٩٧٥[٢٥].

وسعت مصر خلال هذه المرحلة أيضًا إلى تدعيم العلاقات العربية ـ الأفريقية؛ فاستضافت القاهرة مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في مارس/ آذار ١٩٧٧، والذى صدر عنه إعلانات، وقرارات، وبرنامج عمل التعاون العربي ـ الأفريقي في المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تضمنت أيضًا آليات التعاون وأجهزته المشتركة[٢٦].

بيد أن القيادة السياسية اتخذت مجموعة من السياسات التي أضرت بدور مصر في أفريقيا، حيث وثقت مصر علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذى غلب فيه التوجه الاشتراكي على معظم حركات التحرر الوطني، والنظم الحاكمة في القارة[٢٧]. كما وقفت مصر موقفًا سلبيًا من حركات المقاومة للنظم العنصرية في القارة. بل إنها تورطت في سياسات وصراعات «الحرب الباردة»، مما دفعها إلى الصدام مع الدول الأفريقية، وحركات التحرر الوطني، فكادت مصر أن تخوض الحرب في إثيوبيا، والكونغو، وأنجولا، نيابة عن المصالح الغربية ضد الشيوعية الدولية[٢٨].

في هذا السياق، انشغلت مصر بعملية السلام مع إسرائيل، وبدأ تراجع الدور المصري التاريخي في القارة. وتوترت العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، خاصة إثيوبيا، وذلك إثر اقتراح السادات بإمكانية توصيل مياه النيل إسرائيل، من أجل

ري صحراء النقب والقدس، لتصبح مياه النيل على حد تعبير الرئيس السادات هي «آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة»[٢٩].

لذلك لم تتمكن مصر، خلال هذه المرحلة، من تفعيل التعاون مع الدول الأفريقية، بما في ذلك التعاون المائي، باستثناء بدء المرحلة الثانية من مشروع «هيدروميت»، في مارس/ آذار ١٩٧٦، وبدء شق قناة جونجلي في الجنوب السوداني عام ١٩٧٨، والحديث عن مشروعات التكامل المصري ـ السوداني.

٣. الدور المصري في أفريقيا في عهد مبارك

خلال النصف الأول من عهد مبارك، سعت مصر إلى استغلال الفضاء الأفريقي لتعويض المقاطعة العربية لها ومحاولات عزلها، إثر زيارة السادات للقدس، وتوقيع «معاهدة السلام» مع إسرائيل عام ١٩٧٩. في الوقت الذى لم تصدر فيه أية إدانة من دول أفريقيا جنوب الصحراء لعملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

في هذا السياق، برز الدور المصري في «منظمة الوحدة الأفريقية»، فتولى الرئيس مبارك رئاسة لجنة تحرير أفريقيا عام ١٩٨٦. ثم انتخب مبارك نائبًا لرئيس المنظمة في يوليو/ تموز ١٩٨٦، ثم رئيسًا لها مرتين. الأولى خلال الدورة الخامسة والعشرين (يوليو/ تموز ١٩٨٩ ـ يوليو/ تموز ١٩٩٠)، والثانية خلال الدورة التاسعة والعشرين (يوليو/ تموز ١٩٩٣ ـ يوليو/ تموز ١٩٩٤).

كما عادت مصر إلى تفعيل دورها في التصدي لقضايا الاستعمار والعنصرية؛ فأسهمت في دعم استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠. وترأست لجنة الجنوب الأفريقي. وساهمت في صدور «إعلان هراري»، في أغسطس/ آب ١٩٨٩. وهو الإعلان الذى طالب بمجابهة النظام العنصري في بريتوريا، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا. وقد تحقق ذلك بالفعل في فبراير/ شباط ١٩٩٠. كما شاركت مصر، كعضو مراقب، في دعم حوار الكوديسا، في جوهانسبرج عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، وذلك من أجل الإصلاح السياسي في جنوب أفريقيا، وهو ما تحقق بإجراء

الانتخابات في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، لتسفر عن تولى المؤتمر الوطني والأغلبية السوداء الحكم في البلاد.

ومع انتهاء «الحرب الباردة»، وما ارتبط بذلك من متغيرات سياسية واقتصادية، تعين على مصر أن تؤدى دورًا جديدًا في أفريقيا، في إطار معطيات الواقع العالمي والأفريقي، وبروز قضايا أخرى أكثر إلحاحًا، ومن أهمها: تعزيز الديموقراطية، وضمان حقوق الإنسان، وإقرار السلم والأمن، والتنمية والتكامل الإقليمي، وحماية البيئة.

على المستوى السياسي، حرصت مصر على فتح قنوات اتصال بين مختلف القوى السياسية في أفريقيا، لذا تم توقيع اتفاقيات عديدة لتكوين لجان عمل مشتركة، وكذا توقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي بين «الحزب الوطني الديمقراطي» في مصر، وبين الأحزاب السياسية الأفريقية. ومن ذلك الاتفاق بين الحزب الوطني وكل من: «الحركة الشعبية للثورة في زائير» (الكونغو الديموقراطية الآن) عام ١٩٨٨، و«حزب العمل الإثيوبي» في مارس/ آذار ١٩٨٩، و«حركة المقاومة الوطنية الأوغندية» في يونيو/ حزيران ١٩٨٩[٣٠].

كما أسهمت مصر في مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من الدول الأفريقية، ومنها: جنوب أفريقيا، وجيبوتي، ونيجيريا، وموزمبيق، وناميبيا، وأوغندا، وأخيرًا الانتخابات العامة في السودان في أبريل/ نيسان ٢٠١٠.

وعلى المستوى الأمني، تم توقيع آلية فض المنازعات الأفريقية في القاهرة عام ١٩٩٣. كما شاركت مصر في معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلم في أفريقيا، ومن ذلك بعثات الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، والكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وجنوب السودان، ودارفور، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، وساحل العاج، بما يقارب ٥٥٠٠ عنصر عسكري وشرطي مصري. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصر جاءت في المرتبة الثانية في القارة الأفريقية بعد نيجيريا، من حيث حجم قوات حفظ السلام في أفريقيا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠[٣١].

وفي مجال التنمية والتكامل الإقليمي، وقعت مصر اتفاقية إنشاء «الجماعة الاقتصادية الأفريقية» في أبوجا عام ١٩٩١. وانضمت إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي «كوميسا»، في يونيو/ حزيران ١٩٩٨. وأصبحت عضوًا مراقبًا في الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا «إيجاد». كما انضمت إلى تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير/ شباط ٢٠٠١، وذلك باعتبار أن تلك التجمعات الإقليمية الفرعية تمثل خطوة ضرورية نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشودة[٣٢].

كما شاركت مصر في تأسيس وإطلاق مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا «نيباد» عام ٢٠٠١. وكانت أيضًا أحد مؤسسي «الاتحاد الأفريقي»، وأحد المساهمين الخمسة الكبار في ميزانية الاتحاد، حيث تسهم مصر بما يقرب من ١٥٪ من الميزانية العادية للاتحاد[٣٣].

وعلى مستوى الأمن المائي، أقامت مصر تجمع «أندوجو» عام ١٩٨٣، كإطار لتدعيم التعاون المائي، وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لصالح كافة شعوب دول الحوض. كما بدأت العمل بالمرحلة الثالثة لمشروع «هيدروميت» ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢. ووقعت اتفاقًا مع أوغندا في مايو/ أيار ١٩٩١، لأجل توسيع محطة كهرباء خزان أوين، ومشروع مقاومة الحشائش المائية بالبحيرات العظمى في أوغندا. كما وقعت مصر إطارًا للتعاون مع إثيوبيا عام ١٩٩٣، ومشروعات لحفر الآبار الجوفية في كينيا. بالإضافة إلى تدشين لجنة التعاون الفني لتدعيم التنمية وحماية البيئة في حوض النيل «تكونايل» في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢. ثم إنشاء مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩، والتي قوبلت بقدر كبير من التفاؤل، واعتبرها الكثيرون بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين دول حوض النيل[٣٤].

وبالنسبة للتعاون الفني، وقعت مصر العديد من اتفاقيات التعاون لدعم التعاون، الفني والاقتصادي والعلمي والثقافي، مع الدول الأفريقية. وخلف هذه الشبكة من الاتفاقيات كان هناك العديد من المؤسسات والمراكز البحثية والتدريبية لعل أهمها: «المركز المصري الدولي للزراعة»، و«معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة»، بالإضافة

إلى الاتحادات المهنية المختلفة، كـ «اتحاد الفلاحين الأفارقة»، و«اتحاد المحامين الأفارقة»، و«اتحاد الصحفيين الأفارقة»، وغيرها.

كما أنشأت مصر «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، والذى بدأ نشاطه في القارة منذ العام ١٩٨١، وقدمت مصر من خلاله أشكالًا مختلفة من الدعم للدول الأفريقية، وذلك عبر عقد اتفاقات التعاون الفني مع الحكومات، والمؤسسات المهنية، والجامعات، والمعاهد العلمية الأفريقية، وإيفاد الخبراء في مختلف التخصصات، وتقديم المنح التدريبية للمتدربين الأفارقة في مجالات مختلفة.

ثالثًا ـ مظاهر تراجع الدور المصري في أفريقيا

رغم الجهود السابقة، ورغم تصريحات القيادة المصرية بشأن أهمية تفعيل الدور المصري في أفريقيا، ورغم تعدد مؤسسات العمل المصري في أفريقيا، فإن مصر في عهد مبارك فقدت الكثير من نفوذها وتأثيرها في القارة، مقارنة بدول أخرى مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وليبيا، وربما الجزائر، في بعض القضايا التي تصدى لها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[٣٥].

إذ كانت مصر أكثر تركيزًا في دائرة الشرق الأوسط، وذلك بالاتساق مع السياسات الأمريكية الغربية. ولم يكن ممكنًا الاعتماد فحسب على اتفاقيات التعاون الفني، أو اللجان المشتركة، كبديل للدور المحوري الذى كانت تقوم به الدولة المصرية في أفريقيا. كما غلب على التحرك المصري في القارة الطابع البيروقراطي الروتيني، والتحرك بأسلوب رد الفعل الذى يفتقر إلى المبادرة والفاعلية. وفي هذا الإطار يمكن رصد العديد من المؤشرات على تراجع العلاقات المصرية ـ الأفريقية، حجمًا وكثافة وتنوعًا، وأهمها ما يلى:

١. ضعف التمثيل المصري في الفعاليات الأفريقية

كان التمثيل المصري في كثير من الفعاليات الأفريقية تمثيلًا ضعيفًا. سواء في إطار قمم «منظمة الوحدة الأفريقية»، أو «الاتحاد الأفريقي»، أو غيرها من الفعاليات

الأخرى، مثل قمم التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة، ومباحثات تسوية الصراعات الأفريقية، والقمم الأفريقية ـ الدولية، والزيارات الرسمية، وحضور مراسم تنصيب الرؤساء الأفارقة.

ففي إطار «منظمة الوحدة الأفريقية»، و«الاتحاد الأفريقي»، كان التمثيل المصري في القمم السنوية لهذه المنظمات غالبًا أقل من المستوى الرئاسي، حيث كان رئيس الوزراء، أو وزير الخارجية، أو أي وزراء آخرين، هم الذين ينوبون عن الرئيس في حضور القمم السنوية للمنظمات الإقليمية.

فلم يحضر الرئيس المصري أي قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، خلال المدة التالية لمحاولة الاغتيال التي تعرض لها في أديس أبابا عام ١٩٩٥، حتى القمة الأخيرة للمنظمة في لوساكا (العاصمة الزامبية) في يوليو/ تموز ٢٠٠١. وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، فقد عقدت ١٦ قمة عادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، خلال المدة من يوليو/ تموز ٢٠٠٢ حتى يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، بيد أن مبارك لم يشارك بالحضور إلا في خمس قمم منها هي: سرت ٢٠٠٤، أبوجا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، سرت في يوليو/ تموز ٢٠٠٥، أكرا في يوليو/ تموز ٢٠٠٧، شرم الشيخ في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨[٣٦].

وقد أثار ذلك تساؤلات القيادات الأفريقية، الذين تولد لديهم شعورًا بعدم اكتراث القيادة المصرية بخدمة قضايا القارة، خاصة عندما كانت مصر تمثل بأحد الوزراء في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. في الوقت الذى كان رؤساء الدول الأجنبية يحرصون على تلبية الدعوة للمشاركة في قمم الاتحاد الأفريقي.

ومثال ذلك غياب مبارك عن القمة الرابعة عشر للاتحاد في أديس أبابا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، منيبًا عنه وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، في الوقت الذى حظيت فيه القمة بمشاركة نحو ٢٠ رئيس دولة و١٥ رئيس حكومة أفريقية. كما حضرها الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، ورئيس الوزراء الإسباني، خوسيه ثاباتيرو[٣٧].

وبالنسبة لزيارات الرئيس المصري للدول الأفريقية، فقد كانت قليلة للغاية. وقد رصد تقرير صادر عن «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» في مصر أن عدد الزيارات الرسمية وغير الرسمية التي قام بها مبارك إلى أفريقيا غير العربية، خلال المدة من ١٩٨١ حتى ٢٠١٠، هو ١٥ زيارة فقط، زار خلالها ١٠ دول، في حين أنه لم يزر، مطلقًا، أكثر من ٣٠ دولة أفريقية غير عربية أخرى[٣٨]. ويوضح الجدول رقم (١) الدول التي شملتها تلك الزيارات، وتوقيتها، والهدف الأساسي منها.

الجدول رقم (١)

زيارات الرئيس المصري لدول أفريقيا جنوب الصحراء

(أكتوبر ١٩٨١ـ يناير ٢٠١١)

م	الدولة	تاريخ الزيارة	الهدف الأساسي للزيارة
١	زائير	٣١ يناير ١٩٨٤	دعم العلاقات الثنائية
٢	كينيا	٢ فبراير ١٩٨٤	دعم العلاقات الثنائية
٣	تنزانيا	٥ فبراير ١٩٨٤	دعم العلاقات الثنائية
٤	غينيا	٣٠ مارس ١٩٨٤	حضور جنازة الريس سيكوتوري
٥	إثيوبيا	٢٤ مايو ١٩٨٨	حضور القمة الأفريقية
٦	إثيوبيا	٢٣ يوليو ١٩٨٩	حضور القمة الأفريقية
٧	السنغال	٦ سبتمبر ١٩٨٩	الوساطة بين السنغال وموريتانيا
٨	نيجيريا	٣٠ يناير ١٩٩٢	دعم العلاقات الثنائية
٩	اريتريا	٢٦ مايو ١٩٩٣	التهنئة بالاستقلال
١٠	إثيوبيا	٢٦ يونيو ١٩٩٥	حضور القمة الأفريقية
١١	نيجيريا	٢٩ يناير ٢٠٠٥	حضور القمة الأفريقية
١٢	غانا	١ يوليو ٢٠٠٧	حضور القمة الأفريقية
١٣	السنغال	٣ أبريل ٢٠٠٧	تفعيل مبادرة نيباد
١٤	جنوب أفريقيا	٢٨ يوليو ٢٠٠٨	دعم العلاقات الثنائية
١٥	أوغندا	٣٠ يوليو ٢٠٠٨	دعم العلاقات الثنائية

المصدر (بتصرف): مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير بعنوان إطلالة مصرية على أفريقيا، ٢٠١٠، ص ص ٨٠-٨٢.

وتكشف مراجعة الدول التي شملتها تلك الزيارات، وأسبابها، وتوقيتها، أن الرئيس المصري لم يولى القارة الأفريقية الاهتمام المناسب، بالقياس إلى حجم المصالح

المصرية في القارة، وكذا بالقياس إلى عدد زياراته الخارجية، التي تجاوزت خمسمائة زيارة.

فبالرغم من أهمية البعد المائي في السياسة الخارجية المصرية، فإن مبارك لم يزر إثيوبيا إلا لحضور قمم «منظمة الوحدة الأفريقية»، ولم يزر إريتريا إلا مرة واحدة عام ١٩٩٣، بالرغم من أهمية تدعيم العلاقات معها، لموازنة النفوذ الإثيوبي في القرن الأفريقي، وتعزيز الأمن المائي. كما أنه لم يزر أوغندا إلا مرة واحدة عام ٢٠٠٨، في حين أنه لم يزر بعض دول حوض النيل، مطلقًا، مثل رواندا وبوروندي، في الوقت الذى حرص فيه أفيجدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي، على زيارة إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩، وذلك أثناء احتدام المشكلة المائية في حوض النيل.

وبالنسبة لبعض دول القارة المحورية، مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، فإن الرئيس المصري لم يزر نيجيريا لدعم العلاقات الثنائية، إلا مرة واحدة عام ١٩٩٢، في حين كانت زيارته الثانية لها من أجل حضور قمة «الاتحاد الأفريقي»، في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥. أما جنوب أفريقيا، فلم تتم زيارتها إلا في يوليو/ تموز ٢٠٠٨، أي بعد مرور أكثر من ١٤ عامًا على التحولات السياسية فيها.

ينطبق الأمر ذاته على العديد من الفعاليات الأخرى، ومنها غياب مبارك عن معظم مباحثات تسوية الصراعات الأفريقية، بما فيها الصراع في جنوب السودان ودار فور. ومن ذلك غيابه عن القمة الأفريقية المصغرة في أنجامينا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥، لبحث الصراع في دار فور، رغم أهميته القصوى بالنسبة لمصر. وغيابه شبه الدائم عن حضور القمم السنوية لكوميسا وتجمع الساحل والصحراء، وعدم مشاركته في معظم احتفالات استقلال الدول الأفريقية، أو احتفالات تنصيب الرؤساء الأفارقة، أو حتى مراسم تشييع جنازات القادة الأفارقة، باستثناء أحمد سيكوتوري عام ١٩٨٤.

بالإضافة لذلك فقد غاب الرئيس المصري عن كثير من القمم الأفريقية ـ الدولية مثل: القمة الهندية ـ الأفريقية (أبريل/ نيسان ٢٠٠٨)، والقمة التركية ـ الأفريقية (أغسطس/

آب ٢٠٠٨)، والقمة الأفريقية ـ الأوروبية الثالثة في طرابلس (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠). وغالبًا ما كانت مشاركة الرئيس المصري تقتصر على المؤتمرات التي تعقد داخل مصر (منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩)، أو التي تعقد في العواصم الأوروبية (قمة إيفيان للدول الثماني العظمى يونيو/ حزيران ٢٠٠٣)، والتي عقدت في فرنسا للترويج لمبادرة نيباد.

وبالطبع فإن ذلك يعد نوعًا من عدم الاكتراث الذى لا يتسق مع حجم المصالح المصرية في أفريقيا، والذى لا يمكن تبريره بأية ذريعة، بما في ذلك اعتبارات الأمن الشخصي للرئيس، والذى حظى بالأولوية قبل الأمن المائي والاقتصادي للشعب المصري، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لدولة تسعى إلى القيام بدور قيادي في محيطها الإقليمي، أو يشعر قائدها بالمسئولية السياسية أمام شعبه.

ومن المفارقات في هذا الشأن أن الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش الابن، قد دأب على زيارة أفغانستان والعراق، رغم المخاطر الأمنية في الدولتين. وكذا زار رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، الصومال، التي كانت تحميها قوات «الاتحاد الأفريقي»، أثناء أزمة المجاعة عام ٢٠١١، في حين لم يزورها الرئيس مبارك ولو مرة واحدة طوال ثلاثين عامًا.

وبالنسبة إلى زيارات الوزراء المصريين للدول الأفريقية، فقد كانت تلك الزيارات تزيد في أوقات الأزمات، مثل الأزمة المائية في حوض النيل. كما أنها كانت تتم في غياب أي استراتيجية للتحرك السياسي والاقتصادي، أو على الأقل بدون تخطيط مسبق، بدليل أن زيارات الوزراء كانت تتكرر لبعض الدول مثل السودان، وإثيوبيا، وأوغندا، في حين ثمة دول أخرى كانت غير مدرجة على خطة الزيارات.

ومثال ذلك حالة بوروندي، التي زارها د. بطرس غالى، وزير الدولة للشئون الخارجية عام ١٩٨٨، ولم تحظ بزيارة أي وزير مصري بعد ذلك، إلا وزير الموارد المائية والري عام ٢٠٠٤. كما أن الرئيس المصري لم يحضر حفل تنصيب رئيسها،

بيير نكورينزيزا، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥، وإنما أناب عنه أحد السفراء في الخارجية المصرية[٣٩].

٢. ضعف التأييد الأفريقي للمواقف والقضايا المصرية

استطاعت مصر خلال العهد الناصري أن تستثمر ثقلها الإقليمي في حسم كثير من المنافسات والقضايا الخلافية مع الدول الأفريقية لمصلحتها، ومن ذلك تأسيس واستضافة العديد من الاتحادات ومراكز التدريب الخاصة بالأفارقة في مصر، وزيادة الحصة المائية المصرية، ومواجهة الاستعمار والعنصرية.

لكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة ضعف تأييد الأفارقة للمواقف والقضايا المصرية. وباتت مصر غير قادرة على خوض المنافسات مع دول القارة الأفريقية الأخرى، سواء بالنسبة لاستضافة مقرات التنظيمات الأفريقية الفاعلة، أو الفوز بمناصب قيادية في إطارها، أو حسم المنافسات في القضايا السياسية والثقافية والرياضية الأخرى.

وبالرغم من تعدد الأسباب التي تفسر هذا الأمر، ومنها اعتبارات التوازنات السياسية، والالتزامات الأفريقية مع القوى الدولية، وخاصة الدول المانحة، إلا أنه يعد مؤشرًا على ضعف الدور الإقليمي لمصر، خاصة أن إسناد المقرات لدولة ما، أو إسناد المناصب القيادية لمسئوليها، غالبًا ما يتم عبر عملية تنافسيه، تؤخذ خلالها الترشيحات، ثم يجرى التصويت عليها.

فبالنسبة لمقرات التنظيمات الأفريقية، نجحت مصر في استضافة مقر «البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد» عام ١٩٩٣، وقت أن كان لها حضور على الساحة الأفريقية، إلا أنها أضحت تواجه صعوبة بالغة في هذا الشأن بعد ذلك، حتى أن طلبها بالانضمام إلى كوميسا عام ١٩٩٤، لم تتم الموافقة عليه، إلا في يونيو/ حزيران ١٩٩٨، بسبب معارضة السودان، وتحفظ إثيوبيا ورواندا، لأسباب سياسية بالطبع.

وفي إطار «الاتحاد الأفريقي»، لم تنجح مصر في استضافة أي مقر من مقرات الأجهزة الرئيسية للاتحاد، بالرغم من مساهمتها بنحو ١٥٪ من ميزانيته العادية. فتوزعت

هذه المقرات على النحو التالي: مفوضية الاتحاد (أديس أبابا / إثيوبيا)، و«برلمان عموم أفريقيا» (ميدراند/ جنوب أفريقيا)، و«البنك المركزي الأفريقي» (أبوجا/ نيجيريا)، و«بنك الاستثمار الأفريقي» (طرابلس/ ليبيا)، و«صندوق النقد الأفريقي» (ياوندي/ الكاميرون)، و«محكمة العدل الأفريقية» (أروشا/ تنزانيا).

وبالنسبة لمبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا «نيباد»، والتي كانت مصر إحدى الدول الخمس المؤسسين لها، فإن مقرها يقع في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا. بل إن إثيوبيا سعت لنقل مقر اتحاد الغرف التجارية الأفريقية من القاهرة إلى أديس أبابا. كما توجد حاليًا منافسة قوية بين مصر وأوغندا حول استضافة مقر مركز إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالمناصب القيادية، لم يحظ المسئولون المصريون بمناصب فاعلة في إطار «الاتحاد الأفريقي»؛ فلم يفز الرئيس المصري برئاسة «الاتحاد الأفريقي»، منذ انطلاقه في يوليو/ تموز ٢٠٠١. ولم تحظ مصر بأي منصب من المناصب العشرة لمفوضية الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، باستثناء إسناد منصب مفوضية الطاقة والبنية التحتية إلى المرشحة المصرية، إلهام إبراهيم عام ٢٠٠٨، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ إنشاء الاتحاد. كما تولت مصر رئاسة «مجلس السلم والأمن الأفريقي»، عندما كان يتعين اختيار ممثل من الشمال الأفريقي لهذا المنصب.

وحتى القمة الوحيدة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات «الاتحاد الأفريقي»، التي استضافتها مدينة شرم الشيخ المصرية في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨، فقد أسند تنظيمها لمصر بالتزكية، حيث كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي تقدمت بطلب لتنظيم القمة، وذلك خلال اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة قبيل القمة العاشرة للاتحاد في أديس أبابا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بالمنافسات السياسية الأخرى، عبرت كثير من القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، عن دعم ترشيح جنوب أفريقيا ونيجيريا للفوز بمقعدي أفريقيا في مجلس الأمن الدولي في حال الموافقة على توسيع العضوية الدائمة

بالمجلس. ويأتي هذا بالطبع على حساب مصر، التي سبق أن أعلنت ترشحها للفوز بأحد مقعدي أفريقيا الدائمين.

وعلى المستوى الثقافي، أخفقت مصر في تأمين فوز مرشحها فاروق حسنى بمنصب مدير عام اليونسكو عام ٢٠٠٩، رغم وجود ١٣ صوتًا أفريقيًا في المجلس التنفيذي لليونسكو آنذاك. وكانت الطامة الكبرى على المستوى الرياضي، عندما تعرضت مصر لموقف لا تحسد عليه لدى تقدمها للترشح لتنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام ٢٠١٠، في مواجهة كل من جنوب أفريقيا والمملكة المغربية، لتخسر مصر المنافسة، محققة صفر من الأصوات، في حين فازت جنوب أفريقيا بالسباق محققة ١٤ صوتًا، مقابل ١٠ أصوات للمغرب. ولعل هذا هو ما دفع مصر للانسحاب، بعدها مباشرة، من الترشح لاستضافة مقر «برلمان عموم أفريقيا»، تاركة المجال لجنوب أفريقيا، خوفًا من تكرار الخسارة.

٣. ضعف وتهميش دور مصر في تسوية الصراعات الأفريقية

باستثناء الدور المصري في تسوية النزاع الحدودي السنغالي ـ الموريتاني عام ١٩٨٩؛ فقد كان الدور المصري في تسوية الصراعات الأفريقية ضعيفًا، وربما غائبًا في معظم الحالات. بما في ذلك الصراعات التي اندلعت في إقليم حوض النيل، بالرغم من ارتباطها بشكل مباشر وغير مباشر بالأمن الوطني المصري.

وبالنسبة لحالات الصراع التي سعت مصر إلى احتوائها، عبر مشاركة مسئوليها في جهود الوساطة الحميدة، أو مباحثات التسوية السلمية، فإن الدور المصري افتقد بوجه عام إلى الفاعلية والاستمرارية، وكان شكليًا في الغالب، ولم يحظ بقبول بعض أطراف هذه الصراعات.

ففي جنوب السودان، تم طرح المبادرة المصرية ـ الليبية؛ لتسوية الصراع بين «المؤتمر الوطني»، و«الحركة الشعبية لتحرير السودان»؛ لكن هذه المبادرة تم تجاهلها، عندما تم توقيع بروتوكول ماشاكوس في يوليو/ تموز ٢٠٠٢، بوساطة أفريقية ودولية،

في ظل تهميش واضح للدور المصري. وهو الأمر الذى استمر خلال المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل في نيفاشا في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، ومن ثم انفصال الجنوب بموجب الاستفتاء الذى أجرى في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

الأمر ذاته تكرر في الصراع في دار فور، والذى جرت مفاوضات تسويته في أنجامينا وأبوجا وأديس أبابا وطرابلس والدوحة، في ظل غياب الرئيس المصري، شبه الدائم، عن حضور مفاوضات التسوية السلمية، وتخوف بعض الأطراف من عدم حياد الدور المصري، وانحيازها لصالح النظام الحاكم في الخرطوم.

وفي القرن الأفريقي أيضًا، شاركت مصر بقواتها ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الصومال. واستضافت مفاوضات التسوية للصراع الصومالي عام ١٩٩٧. ثم ابتعدت كلية عن هذا الصراع، باستثناء تقديم بعض المساعدات الإنسانية على فترات متقطعة، تاركة المجال لكل من إثيوبيا وكينيا للتحكم في مجريات الصراع، في ظل إبعاد أو بالأحرى ابتعاد مصر، حتى أن الرئيس مبارك أعلن خلال لقاءه مع رئيس الوزراء الإثيوبي، ملس زيناوي، عن تفهمه للتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، دون محاولة المشاركة في تسوية الصراع.

وحتى بالنسبة للنزاع الإثيوبي ـ الإريتري، فقد جرت مفاوضات تسويته في الجزائر، بالرغم من أن الدولتين المتنازعتين تقعان في إقليم حوض النيل، ومن ثم أضاعت مصر على نفسها فرصة التأثير في مجريات الأحداث، وتوازنات القوى في هذه المنطقة الحيوية، ذات التأثير البالغ على الأمن المائي المصري.

بل إن مصر خلال فترة رئاستها لمجلس السلم والأمن الأفريقي، لم تقدم أية مبادرات إقليمية يعتد بها لحفظ السلم في القارة. ولم يشارك رئيسها، كوسيط للسلام، أو ميسر للحوار الوطني في أي صراع أفريقي، بما في ذلك الصراعات في حوض النيل. ففي بوروندي كان الرئيس نيلسون مانديلا هو ميسر عملية السلام، وفي الكونغو الديموقراطية، كان ميسر السلام والحوار الوطني هو الرئيس البوتسواني. كما كان ثابو

مبيكى، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، هو رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لتسوية القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان.

أما حالات الصراع التي شاركت مصر فيها بقوات لحفظ السلم، مثل الكونغو الديموقراطية، فإن ذلك لم يكن دليلًا على المشاركة المصرية الفاعلة في جهود تسوية هذا الصراع، خاصة أن مصر لم تطرح أية مبادرات للتسوية، ولم يشارك الرئيس المصري، أو حتى وزير الخارجية، في جهود تسوية الصراع. ولو كان الأمر بحجم القوات لكانت بنجلاديش والهند في المقدمة، حيث إن الدولتين من أكثر المساهمين بالقوات في عمليات حفظ السلم عبر العالم.

وبالنسبة لبرامج التدريب في إطار «مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على عمليات حفظ السلام وتسوية المنازعات في أفريقيا»، فبالرغم من الجهد المبذول في إطار هذه البرامج، إلا أنها تظل برامج نظرية في الغالب، وتفتقر إلى الجانب التطبيقي المتمثل في إجراء المناورات العسكرية، والتدريبات على القيام بعمليات حفظ السلم وتسوية المنازعات.

ويمكن تفسير الدور الضعيف والمهمش لمصر في تسوية الصراعات الأفريقية بعدد من العوامل لعل أهمها: التوحد الشديد بين السياسات المصرية والسياسات الأمريكية والغربية عمومًا، وعدم وجود موقف مصري واضح حيال العديد من الصراعات في أفريقيا.

ففي الصومال مثلًا، أيدت مصر التدخل الإثيوبي ضد «اتحاد المحاكم الإسلامية»، في نهاية العام ٢٠٠٦. ثم عادت لتتواصل مع المحاكم، وتستقبل رئيسها شيخ شريف أحمد، بعد أن اكتسبت ثقة الولايات المتحدة، عندما قدمت نفسها كقوة معتدلة على الساحة الصومالية، مقارنة بالمعارضة الإسلامية، ممثلة في «حركة الشباب المجاهدين»، و«الحزب الإسلامي».

بالإضافة إلى ذلك، فلا تزال بعض الأطراف الأفريقية تتشكك في حقيقة الدور المصري، وتتخوف من انحيازه لطرف دون آخر. كما هو الحال بالنسبة للصراع في جنوب السودان، حيث تتخوف قيادات «الحركة الشعبية لتحرير السودان» من انحياز مصر إلى النظام الحاكم في الخرطوم، على حساب الجنوبيين.

كما يحاول بعض الأطراف، من داخل وخارج القارة، التعامل مع مصر، موضوعيًا وليس جغرافيًا، علي أساس كونها دولة عربية في المقام الأول، وشرق أوسطية في المقام الثاني، علي الصعيدين الموضوعي والجغرافي، وذلك قبل أن يأتي وجودها جغرافيًا في شمال القارة الأفريقية.

وبالطبع، فإن هذا التعامل، يتخذ العديد من المظاهر والأشكال سواء علي المستويين الرسمي وغير الرسمي. منها على المستوى الرسمي إخراج مصر من مظلة القيادة الأمريكية الجديدة في أفريقيا (أفريكوم)، التي تشمل كل دول القارة عدا مصر. أما على المستوى غير الرسمي، فيتمثل في تصور كثير من الشعوب الأفريقية أن المصريين ليسوا أفارقة، وأن مصر ليست إلا دولة عربية أو شرق أوسطية.

٤. تصاعد التوترات بين مصر ودول منابع النيل

ينظر البعض إلى العلاقات بين مصر ودول حوض النيل الأخرى على أنها مؤشر على مدى قوة أو ضعف الدور المصري في القارة. وهنا يرى د. جمال حمدان أن السودان هي قلب البعد النيلي لمصر، وأن أطرافه هي الهضبة الإثيوبية وهضبة البحيرات، اللتان تمثلان قلب المنابع المائية المصرية، مؤكدًا أن فقدان الاتصال مع هذه المحاور يمثل قمة الخطر الذى يفوق أي تعريف أو تأكيد، ومن ثم يتعين على مصر أن ترعى وتنمى بُعدها النيلي؛ كشرط أساسي لصحتها السياسية [٤٠].

وبالرغم من طغيان البُعد المائي على العلاقات المصرية ـ الأفريقية، والذى جاء في كثير من الأحيان على حساب الاهتمام المصري بمتابعة القضايا الأفريقية الأخرى، أو تنمية العلاقات مع باقي أقاليم القارة، إلا أن مصر لم تستطع، طوال عهد الرئيس

مبارك، أن تدشن أي مشروع نوعي لاستقطاب الفواقد المائية في حوض النيل، بل إن علاقاتها بدول منابع النيل وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر [٤١].

فمع بداية الألفية الثالثة، تعالت أصوات دول المنابع لتطالب بإعادة توزيع مياه نهر النيل بين دول حوض النيل، وتسعير مياه النيل، ورفض مسألة الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان، وذلك تحت وطأة الزيادة السكانية في تلك الدول، وتنامي احتياجاتها التنموية، ومعاناتها من موجات الجفاف والتصحر المتوالية، فضلًا عن استمرار التحريض من جانب القوى الخارجية.

ولذلك شن المسئولون في دول المنابع حملات عديدة تروج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على نصيب الأسد من مياه نهر النيل، وأن الوقت قد حان لطي صفحات الماضي، وفتح أبواب المفاوضات بشأن حصص دول حوض النيل في مياهه. ومن ثم طالبت بعض دول منابع النيل بنصيب أكبر في مياه النيل، مشيرة إلى عدم موافقتها على اتفاقية ١٩٢٩ بين الحكومة البريطانية وحكومات إثيوبيا والمستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا، بوصفها اتفاقية بين دول استعمارية وإدارات استعمارية في تلك الدول. كما أبدت تلك الدول اعتراضها على اتفاقية مياه النيل للعام١٩٥٩م، المبرمة بين مصر والسودان، بذريعة أن أغلب دول المنابع كانت لا تزال مستعمرة، وأن حكوماتها الوطنية لم تكن طرفًا في هذه الاتفاقية [٤٢].

وقد عبّرت دول حوض النيل عن مطالبها بإعادة توزيع حصص دول حوض النيل، في إطار التصريحات التي أطلقها بعض الوزراء ونواب البرلمان في كل من: كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣. كما أعلنت إثيوبيا أنها بدأت في إجراء دراسات الجدوى لإنشاء سدود؛ لتوليد الكهرباء على نهر عطبرة، وبحيرة تانا، والنيل الأزرق.

وقد وصل الأمر إلى حد أن بعض دول المنبع سعت لطرح تلك القضية ضمن اجتماعات الاتحاد الأفريقي في ليبيا. كما طرحتها أيضًا خلال اجتماع دول حوض النيل في العاصمة الأوغندية كمبالا. لكن ذروة الخلاف عبرت عن نفسها مع تعثر

الاتفاق بشان الإطار المؤسسي لمبادرة حوض النيل، وتجميد المبادرة بعد أن وقعت ست من دول المنابع على اتفاق عنتيبي، الذى تم الإعلان عنه في ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٠، ثم إعلان إثيوبيا عن استكمال إنشاء سد تانا بليز، وإعلانها أيضًا عن الشروع في إنشاء سد النهضة في أبريل/ نيسان ٢٠١١.

٥. تدنى حجم التجارة البينية بين مصر ودول القارة

تحتل الدول الأفريقية مكانة هامشية في تجارة مصر الخارجية، وخاصة بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء. بالرغم من وجود كثير من اتفاقيات التعاون التجاري بين مصر وهذه الدول. إلا أن هذه الاتفاقيات ظلت قائمة من الناحية النظرية فحسب، ولم تجد سبيلها للتفعيل على أرض الواقع.

كما تفتقر مصر إلى وجود مكاتب للتمثيل التجاري مع معظم الدول الأفريقية. فحتى نهاية العام ٢٠١١، كان العدد الإجمالي لمكاتب التمثيل التجاري المصري في القارة الأفريقية يبلغ ستة مكاتب فقط، تقع في كل من السودان، وتنزانيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وليبيا، ونيجيريا. ويعنى ذلك افتقار مصر إلى هذه المكاتب في بعض دول حوض النيل المهمة مثل: كينيا، وإريتريا، والكونغو الديموقراطية، وكذا في الدول المحورية الأخرى مثل جنوب أفريقيا[٤٣].

بالإضافة لذلك، فقد اتخذت السلطات المصرية قرارًا، غير مبرر، بتصفية أعمال «شركة النصر للاستيراد والتصدير» في أفريقيا، وهي الشركة التي تأسست عام ١٩٥٨، والتي كانت تملك ٢٥ فرعًا في القارة الأفريقية، والتي كانت تمد الشعوب الأفريقية باحتياجاتها من السلع والمنتجات الضرورية، وتجلب الواردات الأفريقية إلى السوق المصرية.

وقد انعكس كل ذلك على طبيعة العلاقات التجارية المصرية مع الدول الأفريقية الأخرى كمًا ونوعًا. فكان حجم هذه التجارة متدنيًا بشكل كبير، خاصة قبل انضمام مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» عام ١٩٩٨. كما كان

الميزان التجاري في غير صالح مصر في أغلب الأحوال، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

حجم التجارة المصرية مع أفريقيا جنوب الصحراء

قبل الانضمام لكوميسا (القيمة بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الميزان التجاري	-٣٨١,٩	-٣٦٢,٧	-٢٦٨,٦
الصادرات المصرية	١٧٦,٣	٢٣٣,١	٢٩٣,١
الواردات المصرية	٥٥٨,٢	٥٩٥,٨	٥٦١,٧

المصدر: د. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١ ص ٤١٧.

في هذا الإطار، يرى البعض أن هذا الحجم المتواضع للتجارة المصرية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، والذى لم يتجاوز ١,٢٪ من حجم تجارة مصر مع العالم الخارجي، كان من الممكن أن تقوم به شركة مصرية واحدة متوسطة الحجم مثل «شركة النصر للتصدير والاستيراد». وأن هذا الحجم المتواضع لم يكن يتسق مطلقًا ما مع بدا من اهتمام القيادة المصرية بالقارة الأفريقية، حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي[٤٤].

والأكثر من ذلك أن هذا الحجم المتواضع للتجارة كان يتركز مع ثلاث دول فقط هي: كينيا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا، والتي استأثرت بنحو ٧٣٪ من إجمالي تجارة مصر مع أفريقيا جنوب الصحراء خلال المدة المذكورة. وبإضافة أوغندا، وزيمبابوي، ومالاوي وساحل العاج، ونيجيريا لتلك الدول، فإن النسبة تصل إلى ٩٠٪. أما باقي الدول الأفريقية غير العربية فكانت تربطها بمصر علاقات تجارية محدودة جدًا[٤٥].

ولم يقتصر الأمر على التركيز الجغرافي فحسب، وإنما امتد أيضًا إلى التركيب السلعي للتجارة، حيث استحوذت سلعتان فقط، هما الشاي والنفط، على النسبة الأكبر من هذه التجارة، خلال المدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، بواقع ٤٥٪ للشاي، و٤٠٪ للنفط[٤٦].

وبعد انضمام مصر للكوميسا، تحسن الأمر بعض الشيء كأرقام مطلقة للتجارة. لكن بوجه عام ظلت واردات مصر من دول أفريقيا جنوب الصحراء أكبر من صادراتها في أغلب الحالات. وهو ما أدى إلى وجود حالة من العجز في الميزان التجاري المصري لصالح الدول الأفريقية، خاصة خلال المدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. إلا أن هذا الأمر تغير نسبيًا بدءًا من العام ٢٠٠٧، ثم العام ٢٠٠٨. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

الميزان التجاري بين مصر والقارة الأفريقية (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨)

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الميزان التجاري	-١٢٠	-٢٨٣	-٣٣٩	-٢٥٢	١٨٩	١٢٠٧
الصادرات المصرية	٥٠٦,٢	٤٩٧,٩	٧٣٨	٦٧٠,٤	١٠٥٥	٣١٤٠
الواردات المصرية	٦٢٥,٨	٧٨٠,٧	١٠٧٧	٩٢٢,٢	٨٦٦	١٩٣٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨.

لكن بالرغم من ذلك، استمر حجم التجارة المصرية مع أفريقيا جنوب الصحراء ضئيلًا للغاية، حيث كشفت بعض التقديرات أن صادرات مصر إلى الدول الأفريقية جاءت في المركز السابع بين صادرات مصر للعالم الخارجي عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، وذلك بقيمة بلغت ٦٣٩,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ٢,٥٪ من قيمة الصادرات المصرية للخارج. وكذا فإن واردات مصر من الدول الأفريقية جاءت في المركز الثامن بين وارادت مصر من العالم الخارجي، حيث بلغت قيمتها ٤١٠,٣ مليون دولار بنسبة ٠,٨٪ من قيمة واردات مصر من الخارج. وهو ما جعل الدول الأفريقية تأتى في المرتبة الثامنة من حجم تجارة مصر الخارجية، حيث تمثل ١,٤٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية[٤٧].

وحتى بالنسبة للدائرة الأضيق، وهي دول حوض النيل، والتي تشترك مع مصر في عضوية كوميسا، فإن حجم التبادل التجاري معها ظل محدودًا للغاية. ففي العام

٢٠٠٨ كان حجم التبادل التجاري بين مصر ورواندا ١٠ مليون دولار، ومع بوروندي ١٢ مليون دولار، ومع تنزانيا ٤ , ٢٢ مليون دولار، ومع أوغندا٣٠ مليون دولار، ومع إثيوبيا ١٣١ مليون دولار، ومع كينيا ٢٠٥ مليون دولار، حيث ارتفعت أرقام التجارة نسبيًا مع كينيا؛ بسبب تزايد صادرات الشاي الكيني إلى مصر[٤٨].

وبالطبع هذه الأرقام تعتبر شديدة التواضع، ولا يمكن مقارنتها بحجم التجارة بين بعض القوى الإقليمية والقارة الأفريقية، مثل تركيا، التي بلغ حجم تجارتها مع الدول الأفريقية عام ٢٠١٠ نحو٣٠ مليار دولار، بما يفوق حجم التجارة المصرية مع القارة بنحو٣٠ ضعفًا[٤٩]. وهو ما يدحض الحجج التي يسوقها المسئولون المصريون لتبرير ضعف حجم التجارة المصرية مع أفريقيا، من قبيل صعوبات النقل، وتكاليف الشحن، وضعف القطاع المصرفي، وعدم الأمن، وغيرها.

٦. ضعف الاستثمارات المصرية في أفريقيا

بالرغم من وجود مؤشرات على آفاق واعدة لفرص الاستثمار المصري في أفريقيا، لا سيّما في دول حوض النيل، لكن مازالت الاستثمارات محدودة بين مصر وأفريقيا، نتيجة الصعوبات العملية التي تواجه المستثمرين المصريين، ونقص الدعم الحكومي المصري لشركات القطاع الخاص المصري العاملة في أفريقيا. ومن ثم ظل حجم الاستثمارات المصرية في أفريقيا ـ بما في ذلك دول حوض النيل ـ أقل بكثير مقارنة باستثمارات المنافسين الإقليميين الآخرين مثل: تركيا، وإيران، وإسرائيل، ودول الخليج العربي.

وعلى سبيل المثال، مازالت مصر تركز في علاقاتها مع كل من: أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، على التبادل التجاري، وتقديم المساعدات المالية والفنية، مع إغفال تطوير قطاع الاستثمار. وحتى بالنسبة لإثيوبيا التي بلغ حجم الاستثمارات المصرية فيها مليار دولار عام ٢٠٠٨، فإن مصر جاءت في مرتبة تالية لإسرائيل والسعودية، من حيث حجم الاستثمار في إثيوبيا، حيث استحوذت إسرائيل على ما نسبته ١٨ , ٧٪ من الاستثمارات

الأجنبية في إثيوبيا، مقابل ٣,١٪ للاستثمارات السعودية. بالإضافة لذلك فقد سبق مصر كل من: الصين، والهند، وتركيا، إلى إنشاء منطقة صناعية في إثيوبيا[٥٠].

وحتى في الحالات التي تم فيها توقيع عقود استثمارية جديدة، فإن تنفيذ هذه الاستثمارات فعليًا يواجه تحديات عدة. على سبيل المثال، فإنه بالرغم من زيادة حجم الاستثمارات المصرية في السودان إلى نحو ٢,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنة ب٨٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢، إلا أنه كانت ثمة كثير من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي أثرت على تنفيذ هذه الاستثمارات، حتى أن جملة ما تم تنفيذه، فعليًا، من المشروعات المصدق عليها، لم يتجاوز ١٥٪ من إجمالي العقود الاستثمارية[٥١].

رابعًا ـ أسباب تراجع الدور المصري في أفريقيا

هناك العديد من الأسباب التي تُفسر تراجع الدور المصري في أفريقيا، على الأقل خلال العقود الثلاثة الماضية، ولعل من أهمها ما يلى:

١. غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف الإرادة السياسية

كانت العلاقات المصرية ـ الأفريقية، خلال عهد مبارك، تدار بشكل عشوائي ومتقطع؛ نتيجة لعدم وجود منهج واضح للعمل، والاعتماد على التكتيكات المؤقتة، وأسلوب رد الفعل، وليس المبادرة والتحرك الاستراتيجي.

ومن ثم كانت الدبلوماسية المصرية إزاء أفريقيا دبلوماسية «منسحبة»، ولم يكن ثمة خطاب مصري واضح ومتكامل، سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا، إزاء القارة الأفريقية، طوال العقود الماضية، سواء في الوثائق أو الخطط الرسمية، أو حتى لدى أحزاب وتنظيمات المعارضة السياسية. بل كانت تدار العلاقات في كثير من الملفات المهمة،

مثل السودان والمياه، بشكل سرى غامض، من خلال إعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة الاستخباراتية، بعيدًا عن الرقابة البرلمانية، وفي غياب أي دور حقيقي للمتخصصين[٥٢].

لذا ظلت مصر غائبة عن أفريقيا، بمعيار الفاعلية؛ فأصبحت تتصرف وكأنها ضيفًا على القارة وليست جزءًا أصيلًا منها. وتأرجحت العلاقات بينها وبين كثير من دولها، خاصة في حوض النيل، بين القوة والضعف.

ولم تجد السياسات المصرية في أفريقيا من يحرص على صياغتها، أو تنفيذها، أو تقويمها، في ظل ضعف فاعلية كثير من المؤسسات الرسمية المعنية بأفريقيا، وكذا ضعف تنظيمات المجتمع المدني المعنية بتفعيل العلاقات الشعبية وغير الرسمية المصرية ـ الأفريقية، مثل أسرة وادى النيل. وتجمُد نشاط البعض الآخر، مثل «المجلس المصري للشئون الأفريقية». هذا بالإضافة إلى تجاهل توصيات المراكز البحثية، والمؤتمرات والندوات الأكاديمية المعنية بتفعيل الدور المصري في القارة[٥٣].

ومن أبرز الأمثلة التي تدل على غياب الرؤية الاستراتيجية للقيادة المصرية، مسألة استقلال إريتريا، وانفصال جنوب السودان. ففي الحالة الأولى، ظلت مصر تؤيد إثيوبيا ضد استقلال إريتريا، دون أن تعي تطورات الأوضاع على أرض الواقع، حتى فوجئت باستقلال إريتريا عام ١٩٩٣، الأمر الذى اضطر الرئيس المصري إلى زيارة إريتريا لتهنئة قياداتها بالاستقلال، في محاولة متأخرة لتحسين العلاقات معها، في الوقت الذى كانت القيادة الإريترية قد حسمت فيه موقفها، بالانضمام إلى «منظمة الوحدة الأفريقية»، وليس إلى «جامعة الدول العربية».

وبالنسبة لانفصال جنوب السودان، فقد ركزت مصر في تعاملها مع هذه المسألة على التعامل مع الحكومة السودانية، ولذلك فإنها تأخرت جدًا في فتح قنوات اتصال مع قيادات «الحركة الشعبية لتحرير السودان». كما أن مصر ركزت على حتمية الحفاظ على وحدة السودان، دون أن تضع استراتيجية مسبقة لتفعيل العلاقات مع جنوب السودان؛ إذا ما حدث الانفصال. ولذلك لا يزال المشهد مرتبكًا في العلاقات بين مصر وجنوب السودان بعد انفصاله في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

ويفسر البعض ذلك بأن القيادة المصرية اعتمدت على التاريخ المصري في أفريقيا. ولم تستوعب المتغيرات التي طرأت على القارة بعد «الحرب الباردة»، والتي كانت تستوجب صياغة استراتيجيات جديدة، وآليات مناسبة في التعامل مع قضاياها، مغايرة لمسألة محاربة الاستعمار والعنصرية، التي ارتكز عليها الدور المصري في أفريقيا خلال العهد الناصري[٥٤].

بالإضافة لذلك فإن القيادة المصرية ظل نشاطها مشتت بين المنطقة العربية من جهة، والإسلامية من جهة ثانية، والأفريقية من جهة ثالثة. لكن تركيزها الأكبر كان في المنطقة العربية بطريقة. وحيث إن القضية الإسلامية كانت شبه غير موجودة على الأجندة المصرية في عهد مبارك، فكانت المنطقة الأفريقية تأتى دائمًا في المرحلة الثانية بعد المنطقة العربية[٥٥].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز المفاضلة بين الدائرة العربية والدائرة الأفريقية. فكلاهما محوري بالنسبة إلى مصر. فإذا تحدثنا عن المصالح المعيشية لمصر فتحتل أفريقيا الأولوية، وإذا تحدثنا عن مصالح مصر الحضارية والثقافية، فإن المنطقة العربية تحتل الأولوية، فحيثما تكمن المصالح تتحدد الأولويات.

٢. نقص وسوء تخصيص الإمكانيات للقيام بدور أفريقي فاعل

إن القيام بدور إقليمي فاعل في أفريقيا يتطلب دائمًا من الدولة المصرية أن ترصد في سبيل ذلك الإمكانات المادية والبشرية اللازمة، ولكن هذه الإمكانات كانت قليلة جدًا على المستويين، المادي والبشرى. كما أسيء تخصيصها بشكل واضح.

وقد فسر البعض ذلك بعدم اكتراث القيادة المصرية بتخصيص ميزانية مناسبة للقارة الأفريقية في الموازنة العامة للدولة، حيث دأبت الخارجية المصرية على تأكيد دور العامل المادي في إضعاف قدرة مصر على القيام بدور فاعل في القارة، دون أن تستجيب القيادة السياسية بزيادة الموازنة الخاصة بالمؤسسات المصرية المعنية

بالعلاقات المصرية ـ الأفريقية، وفي مقدمتها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا».

وعلى مستوى الكوادر البشرية المتخصصة في الشأن الأفريقي، فإن مصر تعانى، تاريخيًا، من نقص في هذه الكوادر، كمًا وكيفًا. ويعود ذلك إلى تراجع وضعية الدراسات الأفريقية في مصر، حيث لا يتجاوز عدد الأكاديميين المصريين المختصين في الشأن الأفريقي ٢٠٠ باحثًا، من ضمن ٩٠ مليون مواطن مصري. كما أن الطلاب والباحثين في الجامعات المصرية باتوا يهربون من دراسة هذه القارة. فضلًا عن ندرة الدوريات العلمية متخصصة في الشئون الأفريقية، أو عدم انتظام صدورها في كثير من الحالات [٥٦].

وقد ساهم ذلك في نقص البيانات عن أفريقيا وتقادمها، بما في ذلك البيانات الخاصة بالدائرة الأهم في العلاقات المصرية الأفريقية، وهي دائرة حوض النيل. بل إن المجال الأفريقي بات يُنظر إليه كنوع من العقاب لمن يعمل فيه، وقد نجد هذا ماثلًا في وزارة الخارجية، حيث صار الاشتغال بالهم الأفريقي مشكلة للمسئولين المصريين.

٣. عدم تنفيذ معظم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني

عقدت مصر المئات من الاتفاقيات الخاصة بدعم التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الأفريقية، لكن هذه الاتفاقيات لم يتم تفعيلها، أو العمل بمقتضاها في كثير من الأحيان؛ وهو ما يؤثر بالسلب على العلاقات المصرية ـ الأفريقية.

ولعل مراجعة هذه الاتفاقيات يوحى بعدم وجود سياسة واضحة، أو تخطيط مسبق قبل توقيعها. ففي إطار «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، بلغ عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول الأفريقية ٦١ اتفاقية، وذلك منذ انطلاقه عام ١٩٨١ حتى ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢. وبمراجعة هذه الاتفاقيات لوحظ أن نصيب دول حوض النيل منها لم يتجاوز ٨ اتفاقيات فقط، وأن الكثير من هذه الاتفاقيات لم يدخل حيز النفاذ الفعلي [٥٧].

وعلى سبيل المثال، لم يتم تنفيذ معظم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، التي وقعتها مصر مع السودان، في إطار ميثاق التكامل بين البلدين. وحتى بالنسبة لاتفاق الحريات الأربع، الذى تم توقيعه بين البلدين، فإن كثير من بنوده لم تنفذ فعليًا على أرض الواقع.

وينطبق ذلك، أيضًا، على اللجان المشتركة بين مصر والدول الأفريقية، والتي تظل غير مفعلة في أغلب الأحيان. بل إنها لا تنتظم أساسًا في انعقادها، حيث تتأثر بتقلبات العلاقات السياسية بين مصر وتلك الدول. ومثال ذلك اللجنة المشتركة بين مصر وإثيوبيا، التي انعقدت للمرة الأولى عام ١٩٨٧، وظلت غير مفعلة لأكثر من١٧ سنة متواصلة، قبل أن تعاود نشاطها في يوليو/ تموز ٢٠٠٦[٥٨]، واللجنة المشتركة بين مصر والسودان، والتي توقفت عن الانعقاد لمدة عشرة أعوام، خلال المدة من ١٩٩٥ إلى٢٠٠٥، إثر التوتر في العلاقات بين الجانبين، على خلفية الاتهامات التي طالت النظام السوداني بدعم محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا.

وحتى بالنسبة للمبادرات المصرية التي يتم طرحها في أفريقيا، فهي لا تعدو أن تكون نوع من المزايدة السياسية، أو الدعاية الإعلامية. بما في ذلك المبادرات الثلاث التي طرحها الرئيس المصري شخصيًا خلال قمة «الاتحاد الأفريقي» في أبوجا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، والتي تتعلق بإنشاء قناة فضائية أفريقية، والربط الكهربائي بين الدول الأفريقية، ومواجهة الأمراض المعدية والمستوطنة والإيدز. إذ طويت صفحة هذه المبادرات بمجرد طرحها، ولم تجد من يطبقها على أرض الواقع، ولم يسأل عنها أحد بعد ذلك.

٤. تصاعد أدوار القوى الأفريقية والإقليمية المنافسة

تعرض الدور المصري في أفريقيا لمنافسة شديدة من جانب قوى أفريقية وإقليمية منافسة، تسعى هي الأخرى للعب دور إقليمي فاعل، وفي مقدمة القوى الأفريقية

تأتى جمهورية جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وليبيا[٥٩]. أما القوى الإقليمية فأهمها: تركيا، وإيران، وإسرائيل.

بالنسبة للقوى الأفريقية، انطلقت جنوب أفريقيا في ربوع القارة بعد انتهاء النظام العنصري فيها رسميًا، يحدوها الأمل في محو صورة جنوب أفريقيا العنصرية، والقيام بدور إقليمي فاعل، بل وتمثيل أفريقيا بمقعد دائم مصحوب بحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي.

وهي بحق تملك الكثير من المؤهلات التي تكفل لها تحقيق أهدافها. فهي مسئولة عن ٧٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي لجماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي «سادك». كما أنها صاحب أكبر ناتج محلى إجمالي في أفريقيا قاطبة، حيث تسهم وحدها بنحو ٤٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، وهي أكبر قوة عسكرية وصناعية في القارة[٦٠].

في هذا الإطار، تبنت جنوب أفريقيا سياسة خارجية تقوم على مبدأين هما: التعاون والأمن، تجاه جميع دول القارة الأفريقية، انطلاقًا من رؤية شاملة واسعة النطاق بالنسبة لمستقبل القارة، وسبل تحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم فقد انخرطت جنوب أفريقيا بقوة في تسوية الصراعات الأفريقية، في بوروندي، وأنجولا، والكونغو الديموقراطية، وزيمبابوي، وليسوتو. كما أنها تعد من أهم الداعمين لجهود التكامل الإقليمي في إطار «سادك»، و«الاتحاد الأفريقي». بالإضافة إلى دورها في خدمة قضايا القارة، والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية، ومن ذلك «حركة عدم الانحياز»، و«لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، ورئاستها للمجلس المشترك لمحافظي «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، خلال عامي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، وعضويتها في مجموعة العشرين، واستضافتها لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، في الفترة من ٣١ أغسطس/ آب إلى ٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١[٦١].

الأمر ذاته ينطبق على نيجيريا، فهي الدولة النفطية الأولى في القارة، وصاحبة ثاني أكبر احتياطي في أفريقيا بعد ليبيا، وسابع مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها تقوم بدور فاعل في تسوية الصراعات في القارة قاطبة، بالإضافة إلى قيادة عمليات التدخل العسكري لمواجهة الصراعات، وإقرار الديموقراطية في إقليم غرب أفريقيا، مثلما حدث من قبل في ليبيريا، وسيراليون، وساحل العاج، وغينيا بيساو؛ الأمر الذى جعلها تطالب بتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الدولي، في حال إقرار توسيعه، بالحصول على مقعد دائم في المجلس، مشفوعًا بحق الفيتو.

أما ليبيا، فقد سعت للعب دور إقليمي فاعل، منطلقة من طموحات العقيد الليبي معمر القذافي في القيام بدور رائد في وحدة القارة، من خلال «الاتحاد الأفريقي»، وتجمع الساحل والصحراء. وفي هذا السياق، لعبت المعونات والاستثمارات الليبية في أفريقيا دورًا مهمًا في ظهور ليبيا كفاعل أساسي في القارة الأفريقية. وإن كان من المتوقع تراجع الدور الليبي في القارة بعد سقوط نظام القذافي في نهاية العام ٢٠١١.

وبالإضافة إلى القوى الأفريقية الصاعدة، شهدت القارة الأفريقية تنافسًا قويًا من جانب عدد من القوى الإقليمية من خارج القارة، وفي مقدمتها تركيا، وإيران، وإسرائيل، وذلك من أجل الفوز بنصيب من السوق الأفريقية، وتأمين الحصول على المواد الخام، وزيادة استثماراتها في القارة، واكتساب تأييدها لقضاياها في المحافل الدولية المختلفة.

بالنسبة لتركيا، فهي تملك رصيدًا تاريخيًا في أفريقيا الشمالية والشرقية، حيث دافعت عن المنطقتين في عهد الدولة العثمانية ضد الهجمات الإسبانية والبرتغالية، وذلك في عصر تجارة الرقيق. وهذا الرصيد إلى جانب كونها دولة مسلمة يسر عودتها لأفريقيا كقوة اقتصادية إقليمية. ومن ثم باتت تركيا تفضل المدخل الاقتصادي والتجاري إلى شعوب هذه القارة، التي تطلق عليها تركيا «أم البشرية»، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، حيث تسهم تركيا من خلال «وكالة التنمية الدولية والتعاون» في توفير المساعدات التنموية والإنسانية للدول الأفريقية المنكوبة بالصراعات، والحروب الأهلية، والكوارث الطبيعية.

أما إيران، فقد سعت في البداية إلى تصدير الثورة الإسلامية والمذهب الشيعي إلى أفريقيا، لا سيّما شرق القارة، القريب منها، وغربها. بيد أن ذلك لم يجد قبولًا لدى الأفارقة المسلمين، الذين يعتنقون المذهب السنى، سواء السنة الشافعية مثل مصر والصومال، أو السنة المالكية مثل المملكة المغربية.

ولذلك اتجهت إيران إلى مداخل جديدة للنفاذ إلى أفريقيا، أهمها: تقديم نفسها للأفارقة كنموذج تنموي، يتبنى رؤية متطورة للتحديث، ويسعى لتحقيق التنمية، بالاعتماد على المقدرات القومية والشباب الأكفاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. مع إبراز دور إيران كشريك تنموي، قادر على طرح المبادرات وتقديم المساعدات اللازمة، لدعم العملية التنموية في أفريقيا. بالإضافة إلى تدعيم دور المجتمع المدني في تفعيل العلاقات الإيرانية ـ الأفريقية، وتأكيد تضامن إيران مع قضايا القارة[٦٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران تحرص على التركيز على القضايا وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفارقة وبمستقبلهم، مثل قضايا التنمية، ومحاربة الفقر، والاستثمار والتجارة، الأمر الذى لعب دورًا مهمًا في خلق درجة عالية من التقبل الأفريقي للدور الإيراني في القارة، خاصة في ظل حرص إيران على عدم التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية.

أما إسرائيل، فقدت اعتمدت بداية على المداخل الأمنية والاقتصادية، ثم أدخلت إلى جانبها مداخل أخرى أهمها: المدخل العقدي، والمدخل الرياضي؛ حيث ينصرف المدخل العقدي إلى محاولة الربط الأيديولوجي بين الفكر السياسي والعقائد اليهودية والجماعات الأفريقية المختلفة مثل التوتسي في البحيرات العظمى، والدينكا في جنوب السودان، وكذا التركيز على الارتباط بين الحركة الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية، وأن كلًا من اليهود والأفارقة قد تعرضوا لاضطهاد مشترك، وأنهما من ضحايا التمييز العنصري، ما يخلق أرضية مشتركة للتعاون بين الطرفين. أما المدخل الرياضي،

فيتمثل في السعي للمزاوجة بين استثمار المواهب الرياضية في أفريقيا، وتكريس الانتماء لإسرائيل، والتعاطف معها في نفوس الشباب الأفريقي[٦٣].

ونتيجة لذلك، شهدت العلاقات بين هذه القوى الإقليمية والقارة الأفريقية تطورات مهمة، يمكن تبينها من خلال الزيارات المتبادلة، ورفع مستوى العلاقات بين بعض هذه القوى وأفريقيا إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وتنامى حجم التبادل التجاري كل مع الدول الأفريقية.

ولا شك أن تعدد المنافسين للدور المصري من داخل وخارج القارة، وغياب الرؤية والإرادة المصرية في القيام بدور فاعل في القارة، قد أسهم في زيادة تراجع الدور المصري في أفريقيا، في ظل أوضاع جديدة، يمارس فيها الاقتصاد دورًا حاسمًا في التأثير على سياسات الدول الأفريقية.

٥. السلبيات المرتبطة بأداء المؤسسات المصرية

هناك الكثير من السلبيات المرتبطة بعمل المؤسسات المصرية التي تعنى بالتعامل مع الأفارقة، سواء داخل أو خارج مصر، خاصة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام، وهي المجالات المرتبطة بتكوين الرأي العام والصور الإدراكية للشعوب.

ففي المجال التعليمي، على سبيل المثال، وبالرغم من الدور الكبير الذى لعبه الأزهر الشريف في نشر الإسلام في أفريقيا، وأن الطلاب الأفارقة يمثلون نحو ٧٠٪ من الدارسين الأجانب بالأزهر الشريف، وأن نسبة مبعوثي الأزهر في أفريقيا تصل إلى ٦٥٪ من إجمالي المبعوثين الأزهريين في العالم؛ إلا أنه توجد الكثير من المعوقات التي تحد من دور الأزهر في أفريقيا[٦٤].

إذ تكشف بيانات الطلاب الوافدين عن عدم وجود معيار محدد لتوزيع الطلاب الوافدين على التخصصات المختلفة، أو لتحديد عدد الطلاب من كل دولة، بالقياس إلى أهميتها للمصالح المصرية في أفريقيا. كما أن معظم المبعوثين يتركزون في الغرب

والوسط الأفريقي، وبعض بلدان شرق أفريقيا مثل: السودان، والصومال، وجيبوتي. في حين تقل أعداد الطلاب من دول مهمة أخرى مثل: إثيوبيا وكينيا، دون تقديم مبررات منطقية تفسر ذلك.

كما يلاحظ تدنى نسبة الطالبات الأفريقيات بين الحاصلين على المنح الدراسية في مصر، بما لا يتجاوز ١٠٪، وذلك بالرغم من أهمية دور المرأة في المجتمعات الأفريقية؛ ففي العام ١٩٩١/ ١٩٩٢، على سبيل المثال، كان عدد الطالبات الأفريقيات الملتحقات بجامعة الأزهر ١٨١ طالبة من بين ١٩٦٤ وافدًا أفريقيا، وذلك بنسبة ٩,٢٪ فقط[٦٥].

كذلك يلاحظ أن غالبية المنح التي تقدمها الجامعات المصرية للطلاب الأفارقة تنصرف إلى دراسة العلوم الشرعية، وهي على أهميتها الكبيرة، إلا أنها لا تعبر عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية من جهة، ولا تحقق للطالب طموحاته العملية المستقبلية من جهة أخرى، كما أن مثل هذا الخريج بالتبعية لن يكون عنصرًا فاعلًا في مجتمعه بالشكل الذى يخدم المصالح المصرية من جهة ثالثة. وعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات المتاحة المتعلقة بتوزيع الطلاب الأفارقة على التخصصات الجامعية المختلفة عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ إلى ارتفاع عدد طلاب الدراسات الإنسانية إلى ١٥٨٨ طالبًا وطالبة، وذلك مقارنة بطلاب العلوم الطبيعية، الذين بلغ عددهم خلال العام نفسه ١٩٥ فقط[٦٦].

بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب وطريقة التعامل الجافة مع الطلاب الأفارقة الدارسين في مصر له انعكاساته الكبيرة، سلبًا أو إيجابًا، على صورة مصر ودورها الأفريقي، ذلك أن افتقاد الوعي بكيفية التعامل مع هؤلاء الطلاب، قد يؤدى إلى نتائج عكسية، حيث ساهمت بعض الممارسات العملية السيئة في تقويض الجهود الرسمية لكسب تعاطف شعوب الدول الأفريقية تجاه مصر.

ونتيجة لهذه السلبيات سجلت أعداد الطلاب الأفارقة الدارسين بالجامعات والمعاهد الفنية بمصر تراجعًا شبه مستمر، وصل إلى ذروته في منتصف الثمانينيات

من القرن المنصرم، حيث بلغ عددهم ٢٨٤٠ طالبًا وطالبة عام ١٩٦٦، ثم هبط العدد ليصل خلال العام الجامعي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ إلى ٢٠٨ فقط[٦٧].

وبالنسبة للمبعوثين المصريين للعمل في الدول الأفريقية، فإن الاعتماد على استيفاء شرط التخصص فحسب، وعدم مراعاة الكفاءة والخبرة بالشئون الأفريقية، قد ساهم في إيفاد مبعوثين يجهلون واقع المجتمعات الأفريقية، ولغات وعادات الشعوب الموفدين إليها، حيث يتعامل هؤلاء مع الأفارقة من منطلق الوظيفة، وليس من كونهم يؤدون رسالة سامية نحو الأشقاء الأفارقة؛ مما جعلهم غير قادرين على القيام بأي دور حقيقي في تعزيز العلاقات المصرية ـ الأفريقية، بل أدى ذلك إلى عزلهم عن المجتمعات الأفريقية في كثير من الأحيان، مما أعطى انطباعًا خاطئًا لدى الأفارقة بوجود نوع من الاستعلاء لدى المصريين العاملين بأفريقيا، ومن ثم تحقيق نتائج عكسية[٦٨].

والأكثر أهمية من ذلك أنه لا توجد متابعة أو تواصل مع الطلاب والمتدربين الأفارقة في مصر، بعد انتهاء مهامهم التعليمية أو التدريبية، وعودتهم إلى بلادهم، ومن ثم يكون الأمر وكأن مصر «تحرث في البحر»، وأنها تحرم نفسها من مميزات التواصل مع الأفارقة من خريجي الجامعات المصرية، خاصة أن الكثيرين منهم يتقلدون مناصب مهمة في بلادهم.

وعلى سبيل المثال، فإن مصر التي خرجت الآلاف من أبناء السودان في جامعة القاهرة «فرع الخرطوم» لم تجد من هؤلاء الخريجين من يدافع عن فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عندما صادرته الحكومة السودانية، وحولته إلى ما سمى بجامعة النيلين.

وعلى الصعيد الثقافي، اتخذت الحكومة المصرية قرارًا خاطئًا بإغلاق المراكز الثقافية المصرية في أواخر الستينيات، وذلك تحت وطأة الظروف الاقتصادية، الأمر الذى ساهم في فقدان مصر لدورها الثقافي التقليدي في أفريقيا، خاصة في إقليم حوض النيل، وفي دول غرب أفريقيا الإسلامية.

إذ انخفض عدد هذه المراكز من ١٥ مركزًا، في منتصف الستينيات، إلى أربعة مراكز فقط في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بواقع مركز ثقافي في كل من: الصومال، ونيجيريا، وسيراليون، وموريتانيا. ثم توقف نشاط اثنين منها (الصومال ـ سيراليون)؛ نتيجة للحرب الأهلية في الدولتين، حتى أنه منذ العام ٢٠٠١، لم يعد هناك سوى مركزين ثقافيين لمصر في أفريقيا جنوب الصحراء، أحدهما في نواكشوط (موريتانيا)، والآخر في كانو (نيجيريا)[٦٩].

وعلى المستوى الإعلامي، فبالرغم من الجهد الموجه نحو أفريقيا، سواء من خلال القنوات الفضائية المصرية، الرسمية والخاصة، ومن قبلها الإذاعات الموجهة، فإنه يلاحظ استمرار وجود بعض السلبيات التي تقلل من فاعلية هذا الجهد.

ومن أهم هذه السلبيات أن نسبة يعتد بها من إرسال البرامج الإذاعية الموجهة لا يصل إلى المستمع الأفريقي لاعتبارات تقنية. وأن كثير من الإعلاميين الذين يتناولون الشأن الأفريقي ليسوا من المتخصصين، لذا يقع هؤلاء في العديد من الأخطاء التي تسيء إلى العلاقات المصرية ـ الأفريقية. كما أن كثير من المؤسسات الإعلامية لا تزال تركز على إبراز الجوانب السلبية عن أفريقيا، مثل أنباء المجاعات، والتصحر، والأوبئة، والحروب الأهلية. بالإضافة إلى أن الاهتمام الإعلامي بالقارة يعلو لبعض الوقت، ويخبو في فترات كثيرة، نظرًا لارتباطه في الغالب بتغطية الزيارات الرسمية للمسئولين المصريين لأفريقيا، أو تنظيم المؤتمرات الخاصة بأفريقيا في مصر. كما يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على تقارير وكالات الأنباء الغربية، بكل تحيزاتها، وعدم موضوعيتها تجاه القارة الأفريقية وشعوبها[٧٠].

ولذلك لايزال الإعلام المصري غير قادر على بلورة منظومة قيم تخدم الدور المصري في القارة. بل إنه لا يراعى في كثير من الأحيان الخصوصية الثقافية الأفريقية، حيث تتضمن بعض المواد الإعلامية مضامين عنصرية تسخر من الإنسان الأفريقي، أو تتعامل معه باعتباره «الآخر»، الذى يقع في مرتبة أدنى من المصري أو العربي. وما لم

يتم مراجعة مثل هذه المواد يصبح العمل الإعلامي المصري عبئًا على الدور المصري في أفريقيا، بل ومحبطًا لأي جهود تستهدف تعزيز هذا الدور في القارة[٧١].

خامسًا ـ آليات تفعيل الدور المصري في أفريقيا

إذا كانت دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية تحددها الثوابت الجغرافية والتاريخية، والحقائق السياسية، فإن المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة تفرض على مصر صياغة استراتيجية متطورة؛ للقيام بدور إقليمي فاعل في القارة الأفريقية، إذا كانت القيادة السياسية حريصة على استعادة تأكيد المكانة الإقليمية لمصر، وتحقيق التقدم والتنمية لشعبها.

ولعل الحديث عن تفعيل الدور المصري في القارة يستدعى كلمات مأثورة للدكتور جمال حمدان، عندما شدد على ضرورة ألا تترك مصر في أفريقيا فراغًا سياسيًا، أو فراغ قوة، كي لا يشغله الاستعمار الجديد أو القوى العظمى، ويحاصرها به من الخلف. وكذا لمواجهة النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا ومحاصرة أخطبوطه، حتى لا يضمها إلى جانبه، أو يؤلب دولها ضد مصر والدول العربية[٧٢].

وقد أصبح المناخ مؤاتيًا للقيام بدور مصري فاعل في أفريقيا، بعد قيام ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، وذلك بعدما أكد المجلس العسكري، والحكومة المصرية، ضرورة تبنى استراتيجية جديدة للتوجه إلى الدول الأفريقية، على المستويين، الرسمي والشعبي، بهدف استعادة الدور المصري الرائد في القارة، على اعتبار أن ذلك يمثل أمن وطني مصري.

وهنا أكد رئيس الوزراء المصري الأسبق، د. عصام شرف، لدى تقلده المسئولية في مارس ٢٠١١، أن مصر عازمة على أن تكون أفريقيا دائمًا في القلب والعقل، وفي مقدمة أولويات السياسة الخارجية المصرية، مضيفًا أن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من الدفع للعلاقات المصرية ـ الأفريقية في جميع المجالات، وأن مصر لن تتوانى عن تقديم المساعدة لأشقائها الأفارقة. في هذا الإطار، قام د. عصام شرف

بخمس زيارات إلى الدول الأفريقية، في غضون ثلاثة أشهر من توليه منصبه، فزار كل من: السودان، وأوغندا، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وجنوب أفريقيا.

ومع تولى الدكتور محمد مرسى رئاسة الدولة، أعلن عزمه تفعيل الدور المصري في القارة، وفي هذا السياق زار د. مرسى إثيوبيا؛ للمشاركة في فعاليات القمة الأفريقية التاسعة عشر في يوليو/ تموز ٢٠١٢. كما زار أوغندا للمشاركة في احتفالات تنصيب الرئيس الأوغندي، والتقى خلال زيارته بعدد من قيادات دول حوض النيل والبحيرات العظمى.

فضلًا عن ذلك فقد زار رئيس الوزراء المصري د. هشام قنديل إثيوبيا، لتقديم عزاء مصر في رئيس الوزراء الإثيوبي، ملس زيناوي. وكذا دعت الكنيسة القبطية رئيس الوزراء الإثيوبي، هيلاميريام ديسالجين، للمشاركة في احتفالات تنصيب البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية. كما تبنى الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٢ فقرة بشأن اعتزاز مصر بانتمائها إلى القارة الأفريقية.

وانطلاقًا من هذه التفاعلات النشطة في العمل المصري في أفريقيا، سوف تركز الورقة البحثية فيما يلى على بعض المقترحات لتعزيز الدور المصري في القارة الأفريقية في مختلف المجالات، ومن أهمها ما يلى:

١. تعزيز قوة مصر الداخلية

يوجد ارتباط وثيق بين فاعلية الدور المصري في محيطه الاقليمي، وقوة الجبهة المصرية الداخلية، ومدى نجاح مصر في تقديم «النموذج» لدولة عصرية، تحافظ على تفردها، وتقضي علي عوامل القصور التي تهدد جبهتها الداخلية بالتفكك، بسبب بطء الاصلاح السياسي، والتردد في تعميق مسيرة الديمقراطية.

وقد كشفت الخبرة التاريخية صحة هذا الاستنتاج، حيث ارتبط الدور المصري الإقليمي، قوة وضعفًا، بقوة أو ضعف مصر في الداخل. ولنقارن مثلًا دور مصر

الإقليمي في عهد محمد على، بدورها في ظل الاحتلال البريطاني، ثم دورها بعد ثورة ١٩٥٢، الذى وصل إلى أوج مجده، قبل أن يأخذ منحنى هذا الدور في الهبوط، خلال عهد السادات، والنصف الأول من عهد مبارك، ثم اتجه نحو الاضمحلال والتقزم في النصف الثاني من عهد مبارك، تحديدًا.

من هنا يمكن أن نفهم لماذا يحاول البعض تقويض استقرار مصر، وإضعافها اقتصاديًا، واستدراجها إلى الانغماس في مشكلات محلية، حتى تنكفئ على نفسها، وتنشغل بمشاكلها دون القيام بدورها الإقليمي الطبيعي في القارة الأفريقية.

٢. وضوح الرؤية والهدف بالنسبة لدور مصر الأفريقي

إن أي دور إقليمي فاعل لابد أن تسبقه رؤية واضحة لطبيعة هذا الدور، وأهدافه، وأدواته، ومصادر تهديده. فبدون بدون وضوح الرؤية والهدف، فإن أي عمل سوف يكون عشوائيًا، ولن يؤتي نتائجه المرجوة، سواء بالنسبة لمصر أو أفريقيا.

ومن ثم فلابد من أن يأتي التحرك المصري إزاء أفريقيا، من تحديد واضح لوضع الدائرة الأفريقية بين دوائر حركة السياسة المصرية في الوقت الراهن، مع التمييز داخل الدائرة الأفريقية بين مستويات فرعية من أهمها: السودان، وحوض النيل، و«الاتحاد الأفريقي»، والتنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى. كما تبدو أهمية وجود عنوان واضح للسياسة المصرية في أفريقيا، يكون بمثابة مظلة لتوجيه هذه السياسة. ومن العناوين المقترحة: « الأمن والتنمية»، و«الوحدة الوطنية»، وغيرها.

ولابد أيضًا للتحرك المصري في القارة أن يكون تحركًا استباقيًا، ومستمرًا، وليس مجرد ردود أفعال لسياسات القوى المنافسة، أو مجرد دور شكلي يتم عبر وسائل تقليدية، ويهتم بالمشاركة الرمزية في الفعاليات الأفريقية، وتضخيم الوجود المصري في القارة عبر التركيز الإعلامي، دون أن يصاحب ذلك طرح المبادرات الواقعية القوية، والمتابعة المستمرة، والتقييم الذاتي.

لكن المشكلة هنا أن القيادة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، وبالرغم من تأكيدها على أهمية استعادة مصر لدورها الفاعل في أفريقيا، إلا أنها لا تزال تتعامل في بعض القضايا بذات الأساليب التقليدية التي دأب نظام مبارك على اتباعها.

ومثال ذلك بالنسبة لقضية الأمن المائي، والعلاقات مع جنوب السودان، فمازالت مصر تركز على مشروعات من قبيل حفر الآبار الجوفية، وتطهير القنوات المائية، وهي مشروعات ـ وإن كانت مهمة ـ إلا أنها ليست مشروعات نوعية من قبيل مشروعات البنية الأساسية في مجال الكهرباء، والنقل، والاتصالات. فهذه هي المشروعات المطلوبة للجنوبيين، والتي ربما تقنعهم بالموافقة على تنفيذ مشروعات لاستقطاب الفواقد المائية، بما يسهم في ضمان أمن مصر المائي.

في المقابل، اتخذت إسرائيل العديد من السياسات الاستباقية في جنوب السودان، عبر استخدام سلاح المساعدات المالية، وتنمية البنية الأساسية، من أجل إقناع جوبا بالتشدد في الموقف التفاوضي مع مصر، بحيث تكون المقايضة هي تنفيذ مشروعات مائية في جنوب السودان، بما يزيد من كمية المياه المتدفقة إلى مصر، في مقابل موافقة مصر على تزويد إسرائيل بحصة من مياه نهر النيل، وذلك بالتنسيق مع باقي دول المنابع الأخرى، خاصة إثيوبيا وأوغندا، التي تملك علاقات قوية ومتنامية مع إسرائيل.

٣. إزالة المدركات السلبية المتبادلة

تبدو أهمية هذا الأمر في ضوء أن المدركات السلبية المتبادلة بين مصر والشعوب الأفريقية الأخرى دائمًا ما تعوق إمكانيات التعاون بين الجانبين؛ وبالتالي فإن تحسين الصورة الإدراكية المتبادلة يعتبر هو البداية الصحيحة، أو التمهيد الذى يمكن على أساسه الانطلاق نحو تأسيس علاقات سياسية واقتصادية وثقافية متنامية بين مصر والدول الأفريقية الأخرى.

فعلى الجانب الأفريقي، تأثرت الصورة الإدراكية الخاصة بمصر بالكثير من المغالطات التي دأبت الكتابات الغربية على ترويجها بقصد الإساءة إلى العلاقات

العربية ـ الأفريقية، ومنها الإصرار على تقسيم أفريقيا إلى قسمين منفصلين هما: أفريقيا العربية، التي تقع شمال الصحراء، وأفريقيا السوداء أو الزنجية، والتي تقع جنوب الصحراء، مع التقليل من أهمية الروابط التاريخية، والجغرافية، والإثنية، واللغوية، والدينية التي تربط بينهما[٧٣].

كما دأبت الكتابات الغربية على التشكيك في حقيقة الانتماء الأفريقي لمصر والدول العربية في شمال أفريقيا، مع اتهام العرب دائمًا بالتحيز للأطراف العربية في حالة حدوث نزاع بين دولة عربية وأخرى أفريقية، مثل النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا، وبين الصومال وإثيوبيا، وبين جيبوتي وإريتريا، واليمن وإريتريا، مع التوصيف الخاطئ لبعض الصراعات بأنها صراعات عربية ـ أفريقية، مثلما هو الحال في الصراع في دار فور منذ فبراير/ شباط ٢٠٠٣[٧٤].

هذا بالإضافة إلى الحرص على تعميق مشاعر الكراهية والعداء وعدم الثقة عند الأفارقة تجاه العرب، وذلك من خلال تكرار وصف العرب بسمات من قبيل الاستعلاء، والعنصرية، والاستغلال للأفارقة. والزعم بأن العرب يريدون إعادة استعمار أفريقيا عبر نشر الثقافة العربية، والدين الإسلامي في القارة[٧٥].

ففي السودان، على سبيل المثال، تتحدث كتب التاريخ عما يسمى: «الغزو المصري للسودان». وفي جنوب السودان يوصف العرب بـ«الجلابة»، في إشارة إلى دورهم في تجارة الرقيق في القارة الأفريقية. وفي أوغندا، وضع الإنجليز في مكان بارز في جامعة ماكريري لوحة تمثل الإرساليات التبشيرية الغربية، وقد جاءت لتخليص الأفارقة من أغلال الرق التي كبلهم بها العرب. وهناك أمثلة عديدة أخرى تصور العرب على أنهم متخلفون، ولا تتسق أقوالهم مع أفعالهم، وأنهم انتهازيون، ومن ثم فهم لا يقدمون المعونات للأفارقة، إلا في مقابل تأييد الأفارقة للقضايا العربية[٧٦].

من هنا يمكن تفسير الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر والعرب بوجه عام، مثلما يحدث في إثيوبيا، خاصة قبيل الانتخابات العامة، حيث دعت بعض الصحف الإثيوبية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ووصفها بأنها «هبة إثيوبيا»، وأنها

تحيك المؤامرات لكى تحرم دول المنابع من حقوقها الطبيعية في النهر وإطعام شعوبها، والارتقاء بمستوى معيشتهم[٧٧].

وعلى الجانب المصري، ترتبط أفريقيا في أذهان قطاع غير قليل من المصريين بالأوبئة والتصحر والمجاعات والحروب الأهلية، وأنها دائمًا ما تمثل عبئًا على مصر، باعتبارها في حاجة مستمرة إلى المساعدات، وإلى المشروعات التنموية التي تنوء بها قدرات مصر. لدرجة أن البعض يطالب بالانغلاق على الذات المصرية، لبناء مصر أولًا، بدعوى أن القدرات الاقتصادية لمصر لا تكاد تكفيها، ولا تؤهلها للقيام بدور فاعل في القارة الأفريقية.

لذا فإن تفعيل الدور المصري في أفريقيا يقتضى توضيح صورة مصر الحقيقة، وإبراز كيف أن الهوية الأفريقية هي جزء أصيل من الهوية المصرية، وأن اللغة العربية تركت آثارها في اللغات الأفريقية مثل النوبية، والهوسا، والسواحلية، والصومالية، وأن مصر كانت وستظل جسرًا للتواصل العربي ـ الأفريقي[٧٨].

ومن المهم أيضًا كشف كافة أبعاد الواقع الأفريقي، وعدم الاعتماد على الكتابات الغربية وحدها في استقاء المعارف والبيانات عن أفريقيا، وضرورة إعادة كتابة تاريخ العلاقات في القارة الأفريقية، بالتأكيد على الروابط المشتركة العربية ـ الأفريقية.

ومثال ذلك تأكيد البعض أن سكان إثيوبيا الأوائل كانوا من القبائل الحامية التي زحفت إلى تلك البلاد عن طريق مصر والنيل والجزيرة العربية، وأن المصريين القدماء أقاموا صلات قوية معها، وأن المسيحية دخلت إليها عن طريق البطاركة المصريين في القرن الرابع الميلادي، وأن التقويم الإثيوبي مأخوذ عن التقويم المصري القديم، وأن التاريخ القبطي ذكر إثيوبيا باسم «أبيسي»، أي الأراضي المحاطة بالصحارى، في حين أن اللفظ الإنجليزي «ethiopia» أي الحبشة، هو في الأساس مأخوذ عن اللفظ العربي «حبش»، بمعنى مجموعة من الأقوام أو الأجناس المختلطة[٧٩].

وتبدو أيضًا أهمية إبراز مساهمة مصر في كشف منابع النيل الإثيوبية والاستوائية. وتوضيح دور العرب الحقيقي في تجارة الرقيق الأفريقية، وأنهم عانوا من ويلات العبودية مثل الأفارقة. وكذا بيان دورهم المحوري في نشر الإسلام في ربوع القارة، من خلال التجار والدعاة. وكشف حقيقة الوجود المصري في السودان، وكيف أن مصر ساهمت في تحديد النطاق الجغرافي للسودان بحدوده الحالي، وأنها ساهمت في تنمية السودان، وكانت تسد العجز في ميزانيته، بالإضافة إلى دورها في توقيع اتفاقية الجلاء عن السودان(٨٠).

ولا شك أن إزالة المدركات السلبية المتبادلة من شأنه أن يعمق التواصل الحضاري والثقافي والسياسي والاقتصادي مع القارة. إلا أنه يشترط أن يصاحب ذلك جهود حقيقية متواصلة، تستفيد من الماضي وتعمل لأجل المستقبل.

وهنا تبدو أهمية إنشاء قناة فضائية مصرية موجهة لأفريقيا، حتى يمكن لمصر أن تبث منظومة قيمها إلى القارة بشكل أكثر حرفية واستمرارية وأقوى فاعلية، في عصر تتنافس فيه الدول على ممارسة التأثير والنفوذ السياسي والثقافي.

ومن اللازم أيضًا الاهتمام بتوعيه المصريين وغيرهم من الشعوب الأفريقية بالتراث الحضاري والثقافي المشترك، وذلك عبر وسائل عديدة أهمها: تفعيل حركة ترجمة الكتب والوثائق الأفريقية إلى اللغة العربية، والعكس أيضًا. والتوسع في إصدار المطبوعات، وإنتاج الأفلام السينمائية والوثائقية، والبرامج الإعلامية، التي تؤكد الترابط الحضاري والثقافي والشعبي. بالإضافة إلى تخصيص صفحات عن أفريقيا وشعوبها في الصحف المصرية، وإقامة نصب تذكارية، أو متاحف في ربوع مصر، تخلد ذكرى القيادات والقضايا الأفريقية.

٤. تعزيز العلاقات الشعبية المصرية الأفريقية

تعتبر العلاقات الشعبية أكثر قوة واتصالًا من العلاقات بين النخب الحاكمة، التي تتقلب دومًا تبعًا للتطورات السياسية والأزمات التي تتعرض لها، مثلما حدث من قبل

عندما توترت العلاقات المصرية مع إثيوبيا والسودان، عقب محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا. ومن ثم فإن تعزيز العلاقات الشعبية بين المصريين وشعوب القارة الأفريقية، يمثل ضمانًا قويًا لخلق علاقات أكثر قوة واتصالًا بين مصر ودول القارة[٨١].

ويتحقق ذلك من خلق أمور عديدة لعل أهمها: تبادل زيارات الوفود الشبابية والنسائية، وإحياء الترابط بين الطرق الصوفية في مصر وأفريقيا، وتنظيم المعارض الفنية، وإقامة الأسابيع الثقافية المصرية والأفريقية، ومهرجانات الفنون الشعبية والموسيقى الأفريقية، التي يمكن أن تحقق تواصلًا بين الشعوب الأفريقية، يتجاوز حواجز اللغة، وسوء الفهم والمدركات السلبية المتبادلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة «لجنة الاتصال الطلابي»، التي أسسها «معهد البحوث والدراسات الأفريقية»، بجامعة القاهرة، من أجل دعم التواصل، وتبادل المعارف الإنسانية مع الدارسين الأفارقة بالجامعات المصرية، وإقامة صلات ثقافية مع الاتحادات الطلابية الأفريقية بالقاهرة.

كما تحركت مصر في هذا الاتجاه بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، وذلك بتنظيم ثلاث زيارات لوفود شعبية مصرية إلى كل من: أوغندا، والسودان، وإثيوبيا؛ بهدف تأكيد التوجه المصري الاستراتيجي الجديد نحو أفريقيا بعد الثورة، خاصة دول حوض النيل، وإزالة التوترات التي شابت العلاقات بين مصر وهذه الدول، وبحث أنسب السبل لتعميق الترابط المصري مع شركائها في حوض النيل.

وقد نجحت جهود الوفد الشعبي المصري في إقناع إثيوبيا وأوغندا بتأجيل التصديق على اتفاقية عنتيبي، إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر. وهنا صرح ملس زيناوي، رئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك، بأن بلاده ليس لديها مشكلة ما مع الشعب المصري، وأن حكومته لن تصادق على اتفاقية عنتيبي في المرحلة الحالية، وذلك تضامنًا مع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. كما وافقت الحكومة الإثيوبية على تشكيل

لجنة ثلاثية من الخبراء المصريين والإثيوبيين والسودانيين، لبحث مشروع سد النهضة، وبيان مدى تأثيره على تدفق، وحجم، ونوعية المياه بالنسبة لدول حوض النيل.

الأمر ذاته تكرر عقب زيارة الوفد الشعبي المصري لأوغندا، حيث أكد الرئيس الأوغندي، يورى موسيفنى، أنه سيعمل على استصدار قرار من قادة دول حوض النيل؛ لإرجاء تصديق برلمانات هذه الدول على اتفاقية عنتيبى، لحين استقرار الأوضاع في مصر[٨٢].

بيد أنه تظل هناك بعض الملاحظات المتعلقة بتطوير العلاقات الشعبية من أهمها: ضرورة وجود خطة عمل متكاملة لتحركها الوفود الشعبية في القارة، بما يراعى المصالح المصرية، والتوازنات السياسية في الأقاليم الأفريقية المختلفة. ومن المهم أن تستمر هذه العلاقات الشعبية على مدار العام بشكل متبادل، ولا تأخذ طابع العمل الموسمي أو المتقطع، مع مراعاة وجود المختصين في الشأن الأفريقي من الأكاديميين والخبراء ضمن العناصر المكونة للوفود الشعبية، بالإضافة إلى التركيز على إقامة علاقات مع وفود شعبية مماثلة في الدول الأفريقية، وعدم الاقتصار على إجراء لقاءات مع المسئولين الرسميين في الدول الأفريقية، والتي غالبًا ما تتقيد بقواعد البروتوكول، على حساب التفاعلات الحقيقية بين الشعوب.

٥. تطوير الرسائل الثقافية والإعلامية الموجهة لأفريقيا

في غياب دور ثقافي وإعلامي رشيد وفاعل، تصبح ممارسة السياسة الخارجية عملًا عشوائيًا، وربما يكون مصيرها في النهاية الفشل. ومن ثم فإن تدعيم الدور المصري في أفريقيا يقتضى تبنى سياسة ثقافية وإعلامية واعية تحقق هدفين، أولهما مرحلي تكتيكي، يتمثل في تعزيز منظومة القيم المصرية ونشرها خارجيًا. أما الهدف الثاني فيتمثل في حماية وتدعيم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بوجه عام[٨٣].

وهنا يجب أن تحرص مصر على إيصال رسالة واضحة إلى الدول الأفريقية، تؤكد أن مصر الثورة لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، ولا تسعى إلى تصدير

الثورة إلى دول القارة. وهي رسالة تبدو أهميتها بصفة خاصة بعد وصول تنظيم الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، وتخوف العديد من الدول الأفريقية من امتداد رياح التغيير إليهم عبر مصر، وغيرها من دول الربيع العربي[٨٤].

ومن المهم في هذا المقام أيضًا أن تحرص مصر على تطوير مضمون الرسائل الثقافية والإعلامية المصرية في أفريقيا، والحرص على تخليص تلك الرسائل من أية شوائب قد تحمل إيحاءات أو دلالات سلبية، ومراعاة الاتساق بين مضمون هذه الرسائل وطبيعة الدول والشعوب المستهدفة بها.

فبالنسبة للدول الأفريقية، التي يدين معظم شعبها بالإسلام، يجب أن تركز الرسالة الثقافية والإعلامية على تعزيز منظومة القيم الإسلامية، وإبراز التفاعل الحضاري والديني العربي ـ الأفريقي، ودور مصر الأزهر في نشر ودعم الإسلام في القارة.

أما الدول الأفريقية، التي تعانى مع مشكلات الاندماج الوطني وتداعياتها، فيمكن التقارب معها من خلال التركيز على إبراز النموذج المصري في تحقيق الوحدة الوطنية، والتعايش الإسلامي ـ المسيحي على مدار التاريخ.

كما يمكن التواصل ثقافيًا وإعلاميًا مع الدول الأفريقية غير الإسلامية، عبر التركيز على قيم الوحدة والتضامن العربي ـ الأفريقي، وإبراز الدور المصري في تعزيز الوحدة الأفريقية، ومواجهة مخاطر العولمة على الهويات الحضارية العربية والأفريقية. مع العمل على إيجاد رابطة قوية بين الحضارة المصرية والحضارات الأفريقية، خاصة أن ذلك يلقى قبولًا لدى العديد من المفكرين الأفارقة.

وهنا تبدو أهمية إعداد برامج ثقافية وإعلامية حول الحضارة الفرعونية، وإسهام الأفارقة فيها، والعمل على الاستفادة مما طرحه بعض المفكرين الأفارقة في هذا الشأن، مثل الشيخ أنتاديوب، وهو المفكر والمؤرخ السنغالي الأشهر، الذى جعل الحضارة الفرعونية مرجعية تاريخية للأفارقة، شأنها في ذلك شأن الحضارة اليونانية التي تعد مرجعية للتاريخ الأوروبي[٨٥]. كما يمكن الاستفادة من كتابات المفكر الكاميروني،

ديكا أكوا ، الذى أكد المعنى ذاته في كتابة «أبناء الفراعنة عبر أفريقيا»، الصادر عام ١٩٨٥[٨٦].

٦. تفعيل عناصر القوة الناعمة للدولة المصرية

من الضروري عدم الاعتماد على المسارات والآليات الرسمية فحسب عند التعامل مع القارة الأفريقية، حيث تملك مصر الكثير من عناصر القوة الناعمة، التي يمكن، من خلال إعمالها وتفعيل دورها، خلق قدر كبير من النفوذ والتأثير المصري في القارة. ومن أهم هذه الأدوات الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية.

فالأزهر يعد واحدًا من أهم أدوات القوة الناعمة، خاصة أنه أكبر مؤسسة دينية سنية في العالم. وهو المؤسسة التعليمية والدينية الأولى التي يُقبل عليها الطلاب الأفارقة الوافدين إلى مصر. كما ينتشر مبعوثو الأزهر في مناطق مختلفة داخل القارة؛ لتعليم اللغة العربية، ونشر الدين الإسلامي. فضلًا عن وجود مراكز ومعاهد عديدة تابعة للأزهر في الدول الأفريقية.

كما يتميز الأزهر عن غيره من المؤسسات الإسلامية التابعة لدول أخرى تعمل في أفريقيا، في طرحه لنموذج إسلامي معتدل، ووسطي يتلاءم مع المسلمين الأفارقة، الذين يربو عددهم على نصف سكان القارة. كما يملك الأزهريون زخمًا تاريخيًا في القارة، بفضل الدور التاريخي لمؤسستهم في نشر الإسلام، ودعم الحركات الإصلاحية المعارضة للاستعمار مثل: حركات عثمان بن فودي، والحاج عمر التكروري، وأحمدو لوابو في غرب أفريقيا، وكذا الحركة السنوسية في ليبيا[٨٧].

الأمر ذاته ينطبق على الكنيسة القبطية (كنيسة الإسكندرية)، فهي أقدم الكنائس في أفريقيا، إذ أنشأها القديس مارمرقس عام ٦٤م. وهي واحدة من الكنائس الأصلية الأربعة في العالم، وهي كنائس (أورشليم، أنطاكيا، الإسكندرية، روما). وقد كان لها فضل كبير في نشر المسيحية إلى أفريقيا[٨٨]. ولمدة تزيد عن ١٦٠٠ عامًا كان رجال الكنيسة الأرثوذكسية في إثيوبيا يختارون من بين الأساقفة المصريين. وكانوا هم من

يتولون تنصيب الإمبراطور الإثيوبي[٨٩]. ومن ثم تحظى الكنيسة القبطية بثقل ديني وروحي كبير في القارة الأفريقية، ينبغي لمصر في أن تستثمره في تعظيم دورها في القارة، خاصة أن عدد الكنائس القبطية في القارة يصل إلى ٤٠ كنيسة[٩٠].

وقد تحركت الكنيسة القبطية بالفعل في هذا الاتجاه، خاصة مع احتدام الأزمة المائية مع دول منابع النيل، حيث زادت خدماتها التعليمية والصحية للأفارقة، وتعددت الزيارات المتبادلة بين قياداتها ورجال الكنائس الأفريقية، لأجل التباحث حول القضايا الدينية والقضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك. ومن ذلك زيارات البابا شنودة، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازرة المرقسية الراحل، لإريتريا ثلاث مرات خلال العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، وزياراته لكل من ليبيا في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، والسودان في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤، وجنوب أفريقيا في مارس/ آذار ٢٠٠٦، وإثيوبيا في أبريل/ نيسان ٢٠٠٨. في المقابل زار الأنبا بولس بطريرك إثيوبيا مصر في يوليو/ تموز ٢٠٠٧[٩١].

٧. تفعيل دور مصر في التنظيمات الإقليمية الأفريقية

بالرغم من أهمية الدور المصري في إنشاء التنظيمات الإقليمية في أفريقيا، إلا أن فاعلية مصر في إطار هذه التنظيمات أخذت تتراجع تدريجيًا خلال السنوات الماضية، فصار الدور المصري في إطارها شكليًا أو رمزيًا في كثير من الأحيان.

ففي إطار «الاتحاد الأفريقي»، كان التمثيل المصري دون المستوى المطلوب، مثلما سلف البيان. ولم تكن مصر تلتزم في كثير من الأحيان بتنفيذ القرارات الصادرة عن الاتحاد، فكانت تتأخر في التوقيع أو التصديق على معظم المواثيق الصادرة عن الاتحاد، رغم أن الاتحاد حاول التيسير على الدول الأعضاء في هذا الشأن، عندما أصدر قرارًا ينص على معاملة القرارات الصادرة عنه معاملة استثنائية لدى التصديق عليها، بحيث تعقد لها جلسات استثنائية للتصديق عليها في برلمانات الدول الأعضاء، أو التصديق عليها في إطار برلمان عموم أفريقيا.

بالرغم من ذلك لم توقع مصر على الميثاق الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك، الذى أقرته القمة الرابعة للاتحاد في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥. واستمر هذا الموقف المصري بالرغم من انعقاد قمة الاتحاد الحادية عشرة في شرم الشيخ في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨. كما أن مصر لم توقع على الميثاق الأفريقي لتمكين الشباب، الصادر عن قمة الاتحاد في بانجول في يوليو/ تموز ٢٠٠٦، إلا بحلول أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨، أي بعد مرور ٢٧ شهرًا على صدوره. كما أنها لم تصادق على هذا الميثاق حتى اليوم. بل إن الأمر وصل إلى حد مطالبة مصر بتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الدولي من خلال مقعد دائم، مع الحصول على حق الفيتو، قبل أن تكون مصر عضوًا في مجلس السلم والأمن الأفريقي.

ينطبق الأمر ذاته على التنظيمات الإقليمية الأخرى، مثل تجمع الساحل والصحراء، حيث شاركت مصر في قمة طرابلس المنشئة للتجمع، بصفة مراقب، في فبراير/ شباط ١٩٩٨، ثم أعلنت انضمامها للتجمع عام ٢٠٠١، إلا أن البرلمان المصري لم يصدق على انضمام مصر للتجمع إلا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، وهو ما يعكس الوجود الشكلي وغير الجاد لمصر في هذا التجمع[٩٢].

ومن ثم فإن القيام بدور مصري فاعل في أفريقيا يقتضى انخراط مصر، بشكل فاعل، في أعمال «الاتحاد الأفريقي»، والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى. ويتحقق ذلك من خلال رفع مستوى التمثيل المصري في المؤتمرات الدورية لتلك التنظيمات إلى المستوى الرئاسي كلما أمكن. وطرح المبادرات العملية لدعم التعاون الأفريقي. وتعزيز المواقف الأفريقية في المفاوضات بشأن القضايا الدولية، مثل مفاوضات الحد من الاحتباس الحرارى، والمفاوضات المتعلقة بتخفيض وجدولة الديون الأفريقية. والمساهمة الفاعلة في تسوية المشكلات والصراعات الأفريقية، مع الحرص على وجود مسئولين مصريين بين قيادات تلك التنظيمات، وإقامة علاقات متميزة مع الدول الأفريقية المحورية في إطارها، مثل: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وإثيوبيا.

من ناحية أخرى، فمن المهم أيضًا تكثيف عقد المؤتمرات الأفريقية في مصر في مختلف المجالات، وليس في مجال الشئون السياسية فحسب، وذلك وفق خطة متكاملة تؤدى إلى قدوم كبار المسئولين الأفارقة في جميع المجالات إلى مصر؛ للتعرف على إمكاناتها، حيث إنه توجد أجيال من المسئولين الأفارقة لم يسبق لها الحضور إلي مصر ومعرفتها عن قرب، بل إن مصر لدى الكثير من هؤلاء تقف عند مصر الناصرية، ولا تتجاوزها.

ويقتضى ذلك أيضًا بذل الجهد من أجل توعيه الشعب المصري بأهمية هذه التنظيمات، وأهمية تنشيط الدور المصري في إطارها، حيث يوجد قدر ما من القصور المعرفي لدى المصريين بالمنظمات الإقليمية الأفريقية. وقد اتضح ذلك لدى مناقشة مجلس الشعب المصري لمبادرة نيباد، حيث أوضحت المناقشات عدم إلمام نواب المجلس بالمبادرة وأبعادها، الأمر الذى دفع المجلس إلى تعيين هيئة استشارية للمبادرة من الباحثين المعنيين بالشئون الأفريقية، وذلك لتوعية النواب بها.

٨. تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية

تبدو أهمية هذا الأمر في ضوء أن أفريقيا، بعد أن تحقق لها الاستقلال السياسي، أصبحت تطوع في كثير من الأحيان علاقاتها السياسية علي أساس علاقاتها الاقتصادية والتجارية. وهو أمر مفهوم في ظل المشكلات الجمة التي تعاني منها دول القارة، مما يجعل قراراتها السياسية في الغالب مرتبطة بالمساعدات الخارجية، والدعم الاقتصادي والعسكري، الذى تتلقاه من هذا الطرف أو ذاك.

فمن غير المنطقي أن يستمر حجم التجارة والاستثمار المصري في القارة الأفريقية على ما هو عليه الآن. ولا يعقل أن تستورد مصر اللحوم من البرازيل والهند فحسب، في حين تزخر إثيوبيا والسودان وجنوب السودان والصومال وغيرها من الدول الأفريقية بإنتاج وفير من اللحوم. ولا يستقيم أن تعتمد مصر على النيل كمصدر لحياتها، دون

أن تقدم المساعدات اللازمة لدول المنابع، التي كثيرًا ما يعصف النيل باستقرارها الاقتصادي، نتيجة لتقلبه بين دورات الفيضان العارمة والجدب القاحلة.

وبالتالي يجب على مصر أن تعمل على تطوير وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، وذلك في مجالات التجارة البينية، والاستثمارات المشتركة، والمساعدات الاقتصادية، والمنح والقروض، خاصة في مجال الطاقة، والنقل، والاتصالات، ومشروعات إعادة الإعمار، بهدف خلق مشاركة اقتصادية حقيقية، وليس مجرد علاقات تجارية قائمة على عقد صفقات غير مخططة بين مصر وتلك الدول.

وبالرغم من أهمية اضطلاع مؤسسات الدولة الرسمية بالدور القيادي في تطوير السياسة الاقتصادية في القارة، فإن تشجيع انفتاح القطاع الخاص المصري على القارة الأفريقية بات أمرًا مطلوبًا أكثر من أي وقت مضى، في ظل احتدام التنافس الإقليمي والدولي في القارة الأفريقية.

ومن أهم الإجراءات التي يمكن للدولة أن تقوم بها من أجل تشجيع القطاع الخاص: توفير قاعدة بيانات متكاملة، يتم تجديدها بشكل مستمر، خاصة بفرص التجارة والاستثمار في أفريقيا، وتخفيف أعباء الرسوم والضرائب، وغير ذلك من التكاليف عن كاهل الصناعة المصرية، لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الأفريقية، وتوفير الخدمات التصديرية (دعاية وإعلان، وتسويق، ونقل، وشحن، وغيرها) بصورة ملائمة، وأسعار مناسبة للمصدرين المصريين، وبذل جهود ترويجية أكبر من خلال إقامة معارض دائمة للمنتجات المصرية، وزيادة التمثيل التجاري المصري في أفريقيا. بالإضافة إلى إنشاء فروع للمصارف المصرية في القارة؛ لضمان تيسير المدفوعات، وانتظام المعاملات التجارية، مع إنشاء أطر مؤسسية لتسوية المنازعات التجارية.

٩. تطوير سياسة الدعم الفني المصري لأفريقيا

يتحقق ذلك من خلال وضع خطة متكاملة لتقديم الدعم الفني لأفريقيا، تكون محددة الرسالة، والأهداف، والأنشطة، والميزانية، والتوقيت، والتقييم. وكذا تفعيل

عمل «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، عبر تحديد أولويات عمله، ومضاعفة ميزانيته.

بالنسبة لأولويات عمل الصندوق، فمن الضروري التركيز على القضايا وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفارقة، مثل التعليم، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، فيتم التركيز على إيفاد خبراء مؤهلين قادرين على إيصال رسائل التضامن المصرية إلى الشعوب الأفريقية، في مجالات تدريب المعلمين والإعلاميين والحرفيين، وتطوير إنتاج المحاصيل الغذائية، وتقديم الرعاية الصحية في الأماكن النائية، من خلال التحول إلى مستشفى الغرفة الواحدة، الذى يرأسه من طبيب إلي ثلاثة، على أن يعمل هذا المستشفى في المناطق التي تحتاج فعلًا إلي هذه الرعاية الطبية، وبالتالي تحدث المعونة أثرها الإنساني والسياسي.

ومن الضروري أيضًا أن يبتعد الصندوق عن مجالات عمل معينة، ومنها: تعليم اللغة والمهام والأدوار الحضارية والدينية والثقافية واللغوية، والتي تقوم بها مؤسسات أخرى في مقدمتها الأزهر الشريف وكذا على الصندوق الابتعاد عن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، نظرًا لأن موارده لا تتحملها، وأنها تحتاج إلى وقت وجهد يفوق قدرات الصندوق.

وهنا تبدو أهمية أن يقدم الخبراء والمبعوثين الذين يتم إيفادهم إلى الدول الأفريقية تقارير دورية بأنشطتهم، وباحتياجات الدول الأفريقية في مجال تخصصاتهم، حتى يمكن الاستفادة منها في فتح مجالات جديدة للعمل المصري في أفريقيا.

أما ميزانية الصندوق، فهي تعتبر ضعيفة جدًا مقارنة بالدور المأمول لمصر أن تقوم به في القارة، حيث بلغت ٥ , ٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ثم زادت إلى ٦٥ , ٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥[٩٣]. لذا أوصت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، بضرورة رفع ميزانية الصندوق بنسبة ٢٥٪، وزيادة الباب الرابع لموازنة الصندوق، الخاص بالمنح والدعم والمزايا المنح، ليصل إلى ١٣٥

مليون جنيه. وبالرغم من ذلك أكدت السفيرة فاطمة جلال، أمين عام الصندوق، أن الميزانية الجديدة تبدو ضعيفة، مقارنه بما تقوم به الدول المنافسة الأخرى[٩٤].

ويبدو هذا صحيحًا، إذا ما عقدنا مقارنة بين دور مصر في تقديم مواد الإغاثة الإنسانية إلى الأفارقة، والدور التركي على سبيل المثال، حيث تقدم تركيا تقدم معونات إنسانية لأفريقيا بشكل منتظم، وبمبالغ تفوق كل ميزانية الصندوق المصري، وذلك من خلال ثلاث مكاتب دائمة للشئون الإنسانية، تصل خدماتها إلى ٣٧ دولة[٩٥].

ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى زيادة ميزانية الصندوق في الموازنة الحكومية، والبحث عن مصادر غير تقليدية لتمويله. ومن ذلك الاستفادة من قدرات الدول والجهات المانحة الأخرى العاملة في أفريقيا، فيما يعرف بالتعاون الثلاثي، من خلال تفعيل الاتفاقيات مع المانحين الدوليين مثل: «الوكالة اليابانية للتعاون الدولي» (جايكا)، و«وكالة المعونة النرويجية» (نوراد)، و«منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية» (يونيدو)، و«بنك التنمية الأفريقي»، وغيرها.

١٠. تطوير سياسة المنح الدراسية والتدريبية للأفارقة

تطوير قواعد موضوعية جديدة لتقديم المنح الدراسية والتدريبية للأفارقة، ومن ذلك: مراعاة احتياجات الدول الأفريقية للكوادر المؤهلة والخبرات في مجالات تنموية معينة، وفتح المجال أمام الأفارقة لدراسة العلوم التطبيقية، مثل الطب والهندسة والزراعة والعلوم، بالإضافة إلى العلوم الأمنية والعسكرية، حيث ينصب التركيز على اللغة العربية والعلوم الشرعية. وكذا إتاحة الفرصة للطلاب الأفارقة للالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات المصرية[٩٦].

وفيما يتعلق بنوعية الطلاب المختارين لهذه المنح، تبدو أهمية مراعاة مدى قدرة الطالب أو المتدرب على تعزيز الدور المصري في أفريقيا، وهو ما يعنى بالضرورة

أن يكون فاعلًا في مجتمعه. وكذا من المهم التوسع في تقديم المنح للطالبات، والتي تقل كثيرًا عن تلك المقدمة للطلاب.

وكذا تبدو أهمية المراجعة المستمرة للمناهج الدراسية، لكى تتسق مستجدات العصر، بما يتناسب مع المبعوثين الأفارقة، مع العمل على تذليل المشكلات الإدارية التي تواجه الدارسين، من رسوم دراسية وإقامة وغيرها من العوامل، التي تجعل الطلاب يحجمون عن الدراسة في مصر.

وحتى تكتمل الفائدة في هذا المجال، تبدو أهمية إنشاء فروع للجامعات المصرية في ربوع القارة الأفريقية، على غرار فرع جامعة الإسكندرية في جوبا. وكذا وجود نوع من التبادل العلمي الحقيقي، يشمل تبادل الخبراء وأساتذة الجامعات والطلاب، فيتم إيفاد الباحثين المصريين للدراسة والبحث في الجامعات الأفريقية المتميزة، والتي يحتل بعضها ترتيبًا متقدمًا في التصنيفات الدولية على بعض الجامعات المصرية مثل جامعة جوهانسبرج، فلا يعقل أن يتم إرسال الباحثين المصريين إلى الدول الغربية فقط، لدراسة اللغات أو الموارد الأفريقية، فهذا الأمر يحتاج إلى المراجعة.

كما تبدو أهمية تحقيق أكبر قدر من التواصل مع الطلاب والمتدربين بعد عودتهم إلى بلادهم، على نحو ما تفعل الجامعات والمراكز البحثية في الدول الغربية وفي إسرائيل. ومن الأساليب الملاءمة لتحقيق ذلك أن تتم دعوة الخريجين المتميزين بشكل دوري لحضور المؤتمرات العلمية، والفعاليات الثقافية، والسياسية، والشعبية في مصر، وأن يتم متابعتهم بشكل مستمر من أجل التعرف على الأدوار التي يقومون بها في بلادهم، وكيف يمكن لمصر أن تستفيد من ذلك.

وهذه النقطة الأخيرة تحديدًا تمثل أحد أبرز جوانب القصور التي يجب تداركها، حيث إن انقطاع الصلات مع الطلاب الأفارقة الوافدين يتنافى مع أحد أهم الأهداف المتوخاة من استقدامهم للدراسة بمصر، وهو خلق نخب متعلمة مثقفة، وجماعات مصالح واعية، متعاطفة وداعمة للسياسة المصرية في القارة.

١١. إنشاء هيئة عليا لتنسيق الجهود المصرية في أفريقيا

من غير المنطقي أن تتحمل وزارة الخارجية المصرية وحدها عبء النهوض بتفعيل الدور المصري في أفريقيا، حيث إن العديد من محاور تفعيل هذا الدور تقع في صميم اختصاص وزارات وهيئات أخري، مثل وزارات، الإعلام والثقافة والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية، وجمعيات رجال الأعمال.

وفي هذا المقام، يقتضى تفعيل الدور المصري في أفريقيا إنشاء هيئة لتنسيق جهود المؤسسات المصرية في أفريقيا، ولتكن تحت مسمى: «المجلس الأعلى للشؤون الأفريقية»، على أن يتبع هذا المجلس رئاسة الجمهورية بشكل مباشر، وأن يضم ممثلين عن مختلف الوزارات، والهيئات، والمجالس والاتحادات المصرية، الحكومية والأهلية، المعنية بأفريقيا، وأن يتولى صياغة استراتيجية متكاملة للوجود والتحرك المصري في أفريقيا، ومتابعة ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية في إطار خطط تفصيلية، على أن يختار لهذا المجلس «هيئة خبراء»، تضم الكوادر البحثية والعملية، المعنية بالشؤون الأفريقية.

ويأتي مقترح إنشاء مثل هذا المجلس الأعلى الجديد علي غرار ما قامت به الولايات المتحدة في بداية ٢٠٠٣، عندما أقر الكونجرس إنشاء ما سمي بـ «اللجنة الاستشارية للسياسات نحو أفريقيا، والتي ضمت عددًا من أهم الخبراء الأمريكيين في الشئون الأفريقية، حيث عقدت اللجنة اجتماعاتها تحت رعاية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، وقدمت تقريرًا وافيًا يتضمن توصيات بشأن السياسات التي يجب أن تنتهجها الولايات المتحدة في أفريقيا.

ويرتبط بما سبق مسألة أخرى، وهي ضرورة تنشئة جيل مصري من الباحثين والمتخصصين والدبلوماسيين مؤمن بالانتماء المصري إلى أفريقيا، مع السعي لإيجاد واقع فعلى يعطي تميزًا ماديًا وأدبيًا لمن يدرس ويعمل بالشئون الأفريقية، وعدم الاكتفاء بالشعارات.

وهنا فإن اقتراحًا بوجود شكل ما من أشكال التخصص في إطار الدبلوماسية المصرية، ينبغي أن يكون محل دراسة وافية، بمعنى أن يتم تعيين الممثل الدبلوماسي على أساس التخصص في العمل بمنطقة معينة، منذ بداية تعيينه حتى نهايته، لأن التنقل الدائم للدبلوماسيين المصريين، ربما يجعلهم يبدو أن من نقطة البداية في كل دولة يعملون بها.

خاتمة

تعتبر الدائرة الأفريقية واحدة من أهم دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية على الإطلاق. وينطلق دور مصر في القارة الأفريقية من وعيها بمصالحها، والتي يأتي في مقدمتها المصالح المائية، باعتبار أن مصر دولة نيلية الاستقطاب والتركيز، بالإضافة إلى السعي لتأمين الحدود الجنوبية لمصر، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، والاستفادة من الثقل التصويتي للقارة في المحافل الدولية، والتطلع إلى استثمار المميزات النسبية للسوق الأفريقية الواعدة، التي تربو على المليار نسمة، والاستفادة من ثروات القارة من الموارد الطبيعية.

في هذا الإطار، حرصت مصر على القيام بدور فاعل في القارة الأفريقية. فكانت البداية باستكشاف منابع النيل، والتوسع في ربوع القارة، وإقامة إمبراطورية مصرية في أفريقيا. ثم جاء العصر الذهبى للدور المصري في أفريقيا بعد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، والتي حددت موقع الدائرة الأفريقية كدائرة ثانية بين دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية، بعد الدائرة العربية، وقبل الدائرة الإسلامية. ومن ثم انطلق دور مصر في القارة من رؤية واضحة تقوم على أن استكمال استقلال مصر سياسيًا واقتصاديًا يقتضى مناهضة الحركة الاستعمارية والتفرقة العنصرية في القارة، مع العمل على تدعيم التكامل الأفريقي من خلال «منظمة الوحدة الأفريقية».

خلال هذه المرحلة وظفت مصر كافة امكاناتها المتاحة، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا، فاستطاعت أن تحقق معظم أهدافها في القارة، سواء بتصفية الاستعمار، أو

محاصرة النظم العنصرية في القارة، أو ضمان أمنها المائي، بعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩، وإنشاء السد العالي.

أخذ منحنى الدور المصري في أفريقيا في التراجع النسبي خلال عهد الرئيس السادات، الذى كان أكثر انشغالًا بتحرير الأرض، ثم بالسلام مع إسرائيل، وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ثم جاء مبارك إلى السلطة، ليجد في القارة الأفريقية فضاءً واسعًا للحركة في ظل المقاطعة العربية لمصر إثر توقيع «معاهدة السلام» عام ١٩٧٩.

ومن ثم تميز النصف الأول من عهد مبارك بقدر من الاهتمام بالقارة الأفريقية، فتم انتخاب مبارك لأكثر من مرة رئيسًا لمنظمة الوحدة الأفريقية، وانخرطت مصر في جهود التكامل الاقتصادي الأفريقي، والانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

بيد أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في يونيو/ حزيران ١٩٩٥، أدت إلى نوع من الانقطاع في العلاقات المصرية ـ الأفريقية، فتراجع الوجود المصري في القارة إلى أدنى مستوياته، وبات الحضور المصري في كثير من قضايا القارة، حضورًا شكليًا بعيد عن التأثير والفاعلية.

وقد تعددت مظاهر هذا التراجع، فكان أهمها ضعف التمثيل مصر في الفعاليات الأفريقية، وعدم قدرتها على خوض المنافسات مع الدول الأفريقية، سواء لدى استضافة مقرات المنظمات الإقليمية، أو تعيين مسئوليها في المناصب القيادية في إطار التنظيمات الأفريقية والدولية، بالإضافة إلى تهميش دور مصر في تسوية الصراعات الأفريقية، وتدنى حجم التجارة والاستثمارات المصرية في القارة الأفريقية، وتوتر العلاقات بين مصر ودول حوض النيل.

أما عن أسباب تراجع الدور المصري، فتمكن في غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف الإرادة السياسية، وعدم توافر الإمكانيات البشرية المؤهلة أو الموارد المادية اللازمة للقيام بدور فاعل في القارة، مقارنة بإمكانيات القوى المنافسة من داخل وخارج القارة،

ووجود كثير من السلبيات المرتبطة بأداء المؤسسات المصرية المعنية بتدعيم العلاقات مع أفريقيا، بالإضافة إلى عدم تنفيذ معظم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، ووجود كثير من المدركات السلبية لدى الأفارقة بشأن تاريخ مصر ومدى انتمائها إلى أفريقيا، وسياساتها في القارة الأفريقية.

وبالنسبة لآليات تفعيل الدور المصري في أفريقيا، فتكمن في ضرورة وجود رؤية واضحة وإرادة نافذة لدى صانع القرار المصري بأهمية استعادة دور مصر الريادي في القارة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتقوية الجبهة الداخلية المصرية، وتوفير الإمكانيات المالية والكوادر البشرية المؤهلة من الخبراء القادرين على الارتقاء بالدور المصري في القارة، وإنشاء هيئة عليا لتنسيق وقيادة المؤسسات المصرية العاملة في أفريقيا، على أن تتبع هذه الهيئة رئاسة الجمهورية بشكل مباشر، وكذا ضرورة استثمار عناصر القوة الناعمة المصرية، وفي مقدمتها الأزهر والكنيسة القبطية، وتدعيم العلاقات الشعبية المستمرة مع الدول الأفريقية، وتطوير سياسة تقديم المنح الدراسية والتدريب للأفارقة، والاهتمام بمضمون الرسائل الثقافية والإعلامية المصرية في أفريقيا.

obeikandl.com

الهوامش

١. Nafaa, Hassan, "Egypt's foreign policy Challenges and Prospects for Correction ", Afro-Middle East Center, Johannesburg, South Africa, 9 February 2010

http://amec.org.za/articles-presentations/north-africa/96-egypts-foreign-policy

٢. محمد سلمان طايع، **الصراع الدولى على المياه: بيئة حوض النيل**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧، ص ٩٨.

٣. أميرة محمد عبد الحليم، «المياه ومتطلبات التنمية فى دول منابع النيل»، **السياسة الدولية**، العدد ١٨١، يوليو(تموز)٢٠١٠، ص ٨٠.

٤. أحمد إبراهيم محمود، «إشكاليات الأمن المائى فى حوض النيل»، فى د. أيمن السيد عبد الوهاب (محرر)، **حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٩، ص ص ٩٦ ـ ٩٨.

٥. أيمن السيد عبد الوهاب، **مياه النيل فى السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٤) ص٢٨.

٦. محمد سلمان طايع، **مرجع سبق ذكره**، ص١١٤.

٧. Siyassa Al Dawliya ,Round Table titled: **Egypt's Relations with Africa: Past - Experiences, Future Possibilities,** Cairo, 27 July, 2007

٨. Nafaa, Hassan, "Egypt's foreign policy Challenges and Prospects for Correction ", **Op.Cit**

٩. عباس شراقي، «الموارد المعدنية في أفريقيا»، في: السيد فليفل (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي**، الإصدار الثاني، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، ص ص٤٤٦ ـ ٤٦٤.

obeikandl.com

١٠. أيمن شبانة، «النفط الأفريقى: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد»، **قراءات أفريقية**، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد ١١، يناير/ كانون الثاني ـ مارس/ آذار ٢٠١٢، ص ٧٨.

١١. تطلب فوز المرشح المصرى بمنصب مدير عام اليونسكو الحصول على ٣٠ صوتًا من أصوات المجلس التنفيذى لليونسكو البالغة ٥٨ صوتًا. وبالرغم من وجود ١٣ صوتًا أفريقيًا و٧ أصوات عربية من بين أعضاء المجلس خلال هذه الدورة، إلا أن الدول الأفريقة لم تلتزم بترشيح المرشح المصرى، بل إن بنين وتنزانيا تقدمتا بمرشح عن كل دولة. وكانت النتيجة أن المرشح المصرى لم يفز بهذا المنصب، الذى لم يتطلب أكثر من الأغلبية البسيطة أى ٥٠٪ +١، وإنما فازت به المرشحة البلغارية المنافسة بعد حصولها على ٣١ صوتًا مقابل ٢٧ صوتًا للمرشح المصرى. انظر: أحمد عجاج، «تحليل موقف الدول الأفريقية من المرشح المصرى لرئاسة اليونسكو»، فى د. محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار السادس، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠) ص ص ٦٣٨ ـ ٦٤٤.

١٢. حورية توفيق مجاهد، **الإسلام فى أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٤٥.

١٣. شوقي عطا الله الجمل، **دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٤، ص ص ٢٣ ـ ٣٣.

١٤. عبد العليم خلاف، **كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٤٤، ط١، ١٩٩٩، ص ص ٣٣ ـ ٤٣.

١٥. **المرجع نفسه**، ص ص ٦٣ ـ ٨٤.

١٦. يونان لبيب رزق، «تفكك الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا: رؤية تحليلية»، في: معهد البحوث والدراسات العربية، **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة للآثار السلبية للاستعمار**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ط١، ١٩٧٧، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦٦.

١٧. Souare, Issaka K, **Egypt's Evolving Role in Africa: A Sub - Saharan Perspective,** Apresentation at the Institute of Diplomatic Studies, Cairo, Monday, 7th April, 2008 P.4

http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/1234567891/31079//EGYPROLEAFRICA.pdf?1,

١٨. لمزيد من التفصيلات راجع: محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الأفريقية**، بيروت، دار المستقبل العربي، ط٤، ٢٠٠٢.

١٩. المرجع نفسه.

٢٠. وفى هذا المقام أكد الرئيس السابق لناميبيا سام نجوما فى مذكراته الخاصة، أهمية الدور المصرى فى دعم التحرر الأفريقى، إذ يقول نجوما: «فى عام ١٩٦٣ ذهبت مع مجموعة من المقاتلين الناميبيين إلى القاهرة من أجل التدريب، وكان ذلك ممكنا بسبب دعم الرئيس عبد الناصر شخصيًا لحركة التحرر الأفريقى».

٢١. د. شوقى عطا الله الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٠٩ ـ ٢١٣.

٢٢. **المرجع نفسه**، ص ١٦٤ ـ ١٧٤.

٢٣. د. أيمن شبانة، «السياسة المصرية والتعاون المائى فى حوض النيل»، **مجلة أحوال مصرية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، سبتمبر (أيلول) ٢٠١٠.

٢٤. لم تثمر مواقف دول حوض النيل من اتفاقات مياه النيل آنذاك عن أى نتائج فعلية لتغيير تلك الأطر القانونية أو إعادة النظر فى الحصص المائية لكل من مصر والسودان. ويعود ذلك إلى جملة من الأمور أبرزها: ارتباط اتفاقات المياه بالاتفاقات الحدودية، لذا كان من الصعب نقض تلك الاتفاقات، خاصة مع وجود قرار منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار. كما كان للسياسة المصرية النشطة فى أفريقيا دور فاعل فى إجهاض تحركات دول المنابع، خاصة فى ظل دعم مصر لحركات التحرر الوطنى الأفريقية، ونقص خبرة تلك الدول بالمسائل الهيدروليكية، ومن ثم عجزها عن إدارة عمليات التفاوض فى هذا الشأن، فضلًا عن أن بعض دول منابع النيل مثل الكونغو، ورواندا، وبوروندى لم تكن معنية بالأمر، لانشغالها بمشكلات الداخل، ووفرة مصادر المياه البديلة.

٢٥. Dayan, Arie, "The Debate over Zionism and Racism in Israeli View" , **Journal of Palestine Studies** , California: University of California Press, Vol.22, No.3, Spring 1993

٢٦. حلمى شعراوى، **أفريقيا من قرن إلى قرن**، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط١، ٢٠١٠، ص٨٨.

٢٧. Fürtig, Henner , Egypt: " A Regional Power between Pretention and Reality " , Conference Paper Titled: **Regional Powers in Asia, Africa, Latin America, the Near and Middle** East, GIGA German Institute of Global and Area Studies, Hamburg (Germany), December 11 and 12, 2006.p.5

٢٨. حلمي شعراوي، **الفكر السياسي والاجتماعي في أفريقيا**، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٠، ص ص٨٤ ـ ٨٥.

٢٩. كامل زهيري، **النيل في خطر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص١٥٦.

٣٠. سيد محمد موسى حمد، **مصر ودول حوض النيل**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتتاب، سلسلة العلوم الاجتماعية، ط٢، ٢٠١٠، ص ٥٣.

٣١. وزارة الخارجية المصرية: مكتب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية، تقرير بعنوان: **الحضور المصري في أفريقيا**، ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠.

http://www.mfa.gov.eg/Arabic/MediaCenter/Articles/Pages

٣٢. Fürtig, Henner , **Op. Cit**., p.9.

٣٣. Kashgari,Tamim K., "The African Dimension of Egyptian Foreign Policy" , **Student Pulse**, Vol.3 ,No. 9, 2011. P.2.

٣٤. Fürtig, Henner, **Op.Cit**, p.8

٣٥. Nafaa, Hassan, "Egypt's foreign policy Challenges and Prospects for Correction", **Op. Cit**

٣٦. أحمد يوسف أحمد، «مصر ودبلوماسية القمم»، **الشروق**، القاهرة، ١ أبريل (نيسان) ٢٠٠٩.

٣٧. وفى هذا الإطار أكد لام أكول وزير خارجية السودان السابق، فى محاضرة له بوحدة دراسات السودان وحوض النيل بمؤسسة الأهرام في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، أنه شخصيًا لم يكن ينتظر حضور مبارك لقمم الاتحاد الأفريقى، ولم يتوقع منه الكثير فى التأثير على مجريات الأوضاع فى السودان.

٣٨. مركز معلومات مجلس الوزراء، **تقرير بعنوان: إطلالة مصرية على أفريقيا**، نوفمبر ٢٠١٠.

٣٩. أحمد حجاج، «الدائرة الأفريقية فى اهتمامات الرئيس مبارك»، **الأهرام**، القاهرة، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٠. جمال حمدان، **نحن وأبعادنا الأربعة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، ص٨٨.

٤١. Siyassa Al-Dawliya ,Round Table titled: Egypt's Relations with Africa: Past Experiences, Future Possibilities, **Op. Cit**

٤٢. Circle of Blue , Special Report Titled: **Egypt's Assets in Ethiopia May Help Ease Tensions Over Nile River,** 14 October 2011, www.circleofblue.org/waternews/about/circle-of-blue-links

obeikandl.com

٤٣. يأتى ذلك فى الوقت الذى تعد فيه مصر هى الدولة العربية والأفريقية الوحيدة التي لها تمثيل دبلوماسي في دولتي جواتيمالا وأروجواي بأمريكا اللاتينية، وفى نيبال فى آسيا، وفى كرواتيا وسلوفينيا بأوروبا (وهاتين الأخيرتين ليس لهما سفارات في الشرق الاوسط وأفريقيا سوى بالقاهرة). انظر: ربيع شاهين، «ضغوط لتقليص التمثيل الدبلوماسى المصرى بالخارج»، **الأهرام الاقتصادى**، ١ أغسطس/ آب ٢٠١١.

٤٤. صبحى قنصوة، **آفاق تفعيل الدور المصرى فى أفريقيا**، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥.

٤٥. **المرجع نفسه**.

٤٦. **المرجع نفسه**.

٤٧. مركز معلومات مجلس الوزراء، تقرير بعنوان: **إطلالة مصرية على أفريقيا**، نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٠.

٤٨. صباح أحمد فرج، «الاستثمارات المصرية فى دول حوض النيل»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠**، ص ص ٧٥ ـ ٧٧.

٤٩. أيمن السيد شبانة، «العلاقات التركية الأفريقية»، فى: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨**، ص ص٦٥٠ ـ ٦٥١.

٥٠. صباح أحمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٤ ـ ٧٥.

٥١. **المرجع نفسه**، ص ص ٧٣ ـ ٧٤.

٥٢. حلمى شعراوى، أفريقيا من قرن إلى قرن، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص٨٧ ـ ٨٨، وص١٤٧.

٥٣. ومن ذلك أن مركز معلومات مجلس الوزراء قد خطط لإجراء سلسلة من ورش العمل خلال العام ٢٠١٠، تعنى بتفعيل الدور المصرى فى أفريقيا. وقد عقد المجلس بالفعل أولى هذه الورش، بالتعاون مع المجلس المصرى للشئون الخارجية، ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية، ورفعت الورشة توصياتها إلى مجلس الوزراء المصرى، إلا أن المركز لم يستكمل عقد الورش الأخرى التى سبق التخطيط لها لأسباب غير معلومة. انظر: هبة جمال الدين، «دور مراكز الفكر المصرية فى أفريقيا»، فى د. محمود ابو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، م. س.ذ، ص٦٥٩.

٥٤. Siyassa Al-Dawliya ,Round Table titled: Egypt's Relations with Africa: Past Experiences, Future Possibilities, **Op. Cit**.

٥٥. Souare, Issaka K. **Op. Cit**, p.2.

٥٦. أصدرت الجمعية الأفريقية ثلاث دوريات هى نهضة أفريقية، ورسالة أفريقيا، ودراسات أفريقية، ولكنها توقفت بعد صدور أعداد قليلة منها، ثم أصدرت اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية مجلة أفريقيا، ولكنها توقفت بعد صدور عددين منها، ثم أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات دورية آفاق أفريقية، وهى الدورية المصرية الوحيدة المعنية بأفريقيا حتى تاريخ كتابة هذه الصدور. وللمزيد من التفصيلات انظر: د. إبراهيم أحمد نصر الدين، «أفريقيا فى الفكر السياسى المصرى: رؤية أولية»، **السياسة الدولية**، ع ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

٥٧. أشرف محمد كشك، **السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل**، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣٩.

٥٨. جوزيف رامز أمين، «زيارة د. أحمد نظيف رئيس الوزراء لإثيوبيا»، في: محمود ابو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٥.

٥٩. Issaka K. Souare, **OP.Cit**, P.3.

٦٠. سامية بيبرس، «جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة»، **السياسة الدولية**، يناير ٢٠٠٢.

٦١. **المرجع نفسه**.

٦٢. ومن ذلك تضامن إيران مع حكومة زيمبابوى عندما تعرضت لعقوبات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، إثر انتهاجها سياسة الإصلاح الزراعى، وانتزاع ملكية المزارع التجارية من المستوطنين البيض. انظر: أيمن السيد شبانة، «السياسة الإيرانية فى أفريقيا: آفاق جديدة»، **السياسة الدولية**، ع ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥، ص ص ١٧٠ ـ ١٧٣.

٦٣. تعتبر معسكرات «حبقوق» أحد مظاهر استخدام المدخل الرياضى، فهى معسكرات تقيمها إسرائيل للموهوبين من الأفارقة، يتم خلالها تأهيلهم رياضيًا وثقافيًا، وغرس قيم الولاء لإسرائيل فى نفوسهم، ثم تصديرهم إلى الأندية الأوروبية. والجدير بالذكر أن حبقوق هو أحد أنبياء بنى إسرائيل، الذين يتمتعون بالقوة الجسمانية والشجاعة. انظر: السيد فليفل (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٤٩.

٦٤. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الأفريقية، من قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة بعنوان «السياسة الثقافية المصرية فى أفريقيا»، القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٨ ـ ١٩ فبراير ١٩٩٨، ص ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤.

٦٥. **المرجع نفسه**، ص ٣٥٦.

٦٦. **المرجع نفسه**، ص٣٨٥.

٦٧. وزارة التعليم العالى، الإدارة العامة للوافدين، **إحصائيات الطلاب الوافدين خلال المدة من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٦**.

٦٨. تغريد السيد عنبر، «العوامل الثقافية وتطور العلاقات العربية الأفريقية»، فى د. إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الأفريقية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٨٣.

٦٩. إجلال رأفت، «السياسة المصرية في أفريقيا»، **آفاق أفريقية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الأول، ٢٠٠٠، ص٢٠.

٧٠. عواطف عبد الرحمن، «الإعلام المصرى وأفريقيا»، في: السيد فليفل (محرر)، **العلاقات الثقافية العربية الأفريقية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥، ص ٣٤٦.

٧١. إبراهيم نصر الدين، **دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١، ص ٤١٥.

٧٢. جمال حمدان، نحن وأبعادنا الأربعة، م.س.ذ، ص ص٦٤ ـ ٦٥.

٧٣. صبحى قنصوة، «قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقى للعالم العربى»، فى جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨، ص ص١٩٩ ـ ٢٠١.

٧٤. إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص١١٣ ـ ١١٦.

٧٥. فى العام ١٩٦٠، حدث نوع من الفتور فى العلاقات بين غينيا كوناكرى ومصر، وذلك عقب صدور بعض التقارير المغلوطة الصادرة عن الاستخبارات الفرنسية، بشأن رغبة مصر الناصرية فى تكوين إمبراطورية إسلامية فى أفريقيا، تحكم من القاهرة، وأن تكون نقطة البدء فى ذلك هى الدول ذات الأغلبية الإسلامية مثل غينيا. انظر: محمد فايق، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٥.

٧٦. صبحى قنصوة، «قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

٧٧. جوزيف رامز أمين، «الجوانب السيكولوجية المؤثرة على الموقف الإثيوبي تجاه مصر»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى، الإصدار السابع**، ٢٠١٠/ ٢٠١١، ص ص ١١٦ ـ ١١٨.

٧٨. عمر عبد الفتاح، «اللغة والهوية الثقافية لأفريقيا»، **آفاق أفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ع١١، خريف ٢٠٠٢) ص١١١.

٧٩. محمد إمام فانتا، **إثيوبيا بين الأمس واليوم والغد**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٧، ص١٢، ١٩، ٣٢.

٨٠. عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٣، ١٩٨٨.

٨١. إثر محاولة اغتيال الرئيس المصرى فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ تم تعليق عمل اللجنة المشتركة بين مصر وكلا من السودان وإثيوبيا. ولم تشهد أديس أبابا أى زيارة رسمية لرئيس مصر أو لرئيس وزرائها، إلا بعد مرور أكثر من أربعة عشر عامًا على محاولة الاغتيال، عندما زار رئيس الوزراء الأسبق د. أحمد نظيف أديس أبابا فى ديسمبر ٢٠٠٩.

٨٢. محمود منير حامد، «أوغندا ومسألة المياه والطاقة فى عام الانتخابات الرئاسية»، في: محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى، الإصدار السابع**، ٢٠١٠/ ٢٠١١، ص ٨٦.

٨٣. إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١٠.

٨٤. Nkrumah, Gamal, "Mursi's African debut" , **Al-Ahram Weekly Online**,19- 25 July 2012

٨٥. Diop, C. A., "The birth of Negro Myth", in Gideon Cyrus, Mutiso & S.W. Rohio (eds.), **Readings in African Political Sought** (London: Heinemann Educational Books, Ltd., 1975) pp.255- 257

وانظر أيضًا: إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١٠.

٨٦. حلمى شعراوى، «ملاحظات أولية عن العرب والأفارقة والنفى من التاريخ مجددًا»، في: إجلال رأفت (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٨٨.

٨٧. خالد حنفى على، «تراجع دور الأزهر: أفريقيا نموذجًا»، **المصريون**، القاهرة، ٢٩ مارس (آذار) ٢٠٠٦.

obeikandl.com

٨٨. لمزيد من التفصيلات انظر: ماهر يونان عبد الله، **الطوائف المسيحية في مصر والعالم**، القاهرة، المركز المصري للطباعة، ٢٠٠١.

٨٩. ومن ذلك انتداب الأنبا يوساب مطران جرجا، على رأس وفد من رجال الدين، لتتويج الملك تفرى امبراطورا للحبشة، باسم هيلاسيلاسي الأول في نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٣٠. انظر: شوقي عطاالله الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص٦١ ـ ٦٦.

٩٠. جوزيف رامز أمين، **دور الكنيسة القبطية فى أفريقيا**، القاهر، دار الحرية، ٢٠١٠، ص ٤١٠.

٩١. **المرجع نفسه**، ص٤٩٠.

٩٢. وزارة الخارجية المصرية، **تقرير بعنوان مصر والتجمعات الأفريقية**، ٢٠١٠.

٩٣. أشرف محمد كشك، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤٣.

٩٤. «خارجية الشعب تطالب المالية برفع موازنة الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، **اليوم السابع**، القاهرة، ٥ يونيو (حزيران)، ٢٠١٢.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=69707495

٩٥. أيمن السيد شبانة، «العلاقات التركية الأفريقية»، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٥١.

٩٦. إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠٨.

obeikandl.com